الفصل الرابع

تنامي دائرة الحج

توجُّهات عالمية وإقليمية

إن التنامي الانفجاري للحجِّ ظاهرةٌ حديثةٌ جداً. فقبل حقبة الخمسينيات من القرن العشرين لم يكن عددُ الحجيج الوافدين من الخارج يزيد على 100.000 إلا نادراً، في حين لا ينقص عددهم اليوم عن المليون. وفي القرن التاسعَ عشر كان استعمال المراكب البخارية والسكك الحديدية يجعل رحلة الحج أكثر سرعة وأماناً من أيِّ وقتٍ مضى. على أن العالم الإسلاميَّ كان في الوقت نفسه واقعاً تحت حكم الاستعمار الأوربي الذي ما برح يعوق الحجَّ من أماكن انطلاقه وفي مركز أدائه على السواء، إذ فرضت القوى الاستعماريةُ قيوداً على السفر في الأراضي الواقعة تحت إدارتها، وألزمت العثمانيين بقبول نظامٍ صحّيٍّ دولي يقضي بالحَجْر على آلاف الحجاج ممَّن يُشتبه بأنهم يحملون أمراضاً مُعْدية[1].

وكان من آثار السيطرة الاستعمارية تعطيل فعاليات التطوُّر في مجالَي النقل والاتصالات، ومن ثم بقي الحجُّ عند مستوياتٍ متواضعةٍ طوال النصف الأول من القرن العشرين[2] (الشكل 1-4). وكلما بدت على الحج أماراتُ النشاط للانطلاق عادَ وانتكس من جديد لأن الأزمةَ الدولية المتطاولة جعلت

السفرَ أعلى كلفةً وأكثر خطورة. لذلك ترى أن تاريخ الحج قبل خمسينيات القرن الماضي كان سلسلةً من تموُّجاتٍ ما إن تعلو قليلاً حتى تغور كثيراً، لاسيما بتأثير أزمتَي الحربين العالميتين والكساد الكبير. وما إن انتهت هاتان الأزمتان حتى عاد المطلبُ المكبوتُ للمسلمين الذين اضطرّوا إلى تأجيل سفرهم إلى الظهور بقوة أعادت الحجَّ إلى سابق ازدهاره.

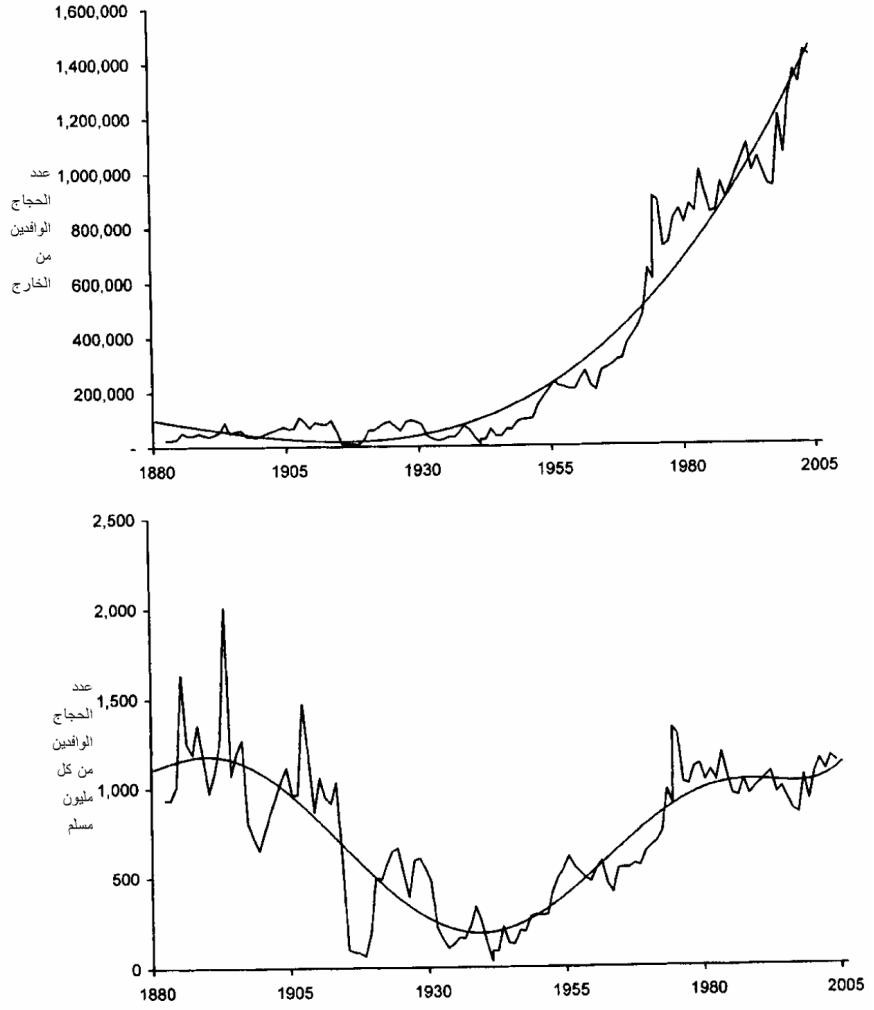

وكانت نقطةُ التحوُّل هي انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأول الآثار السلبية التي خلَّفها الاستعمار هو نظام القيود الصحيّة الذي تبنَّته الدولُ الأوربية، والذي كان من شأنه الحدُّ من الحج في جنوب وجنوب شرق آسيا. وفيما عزّزت المملكةُ العربية السعودية سيطرتَها على إدارة الحج، بدأت الدولُ الحديثة العهد بالاستقلال في آسيا وإفريقية بالتشجيع على الحج بدلاً من كبحه وتقييده، علماً أن الاستقلال في معظم العالم الإسلامي كان مقروناً بتطوُّرٍ اقتصاديٍّ أتاح للحج أن يستعيد عافيته وينشط بسرعةٍ قياسيةٍ على مرّ السنين والعقود.

وقد تعرَّض الحجُّ لعثراتٍ متكررةٍ في سياق حروبٍ إقليمية. إلا أن تلك العثرات كانت أخفَّ وقعاً من الطوارق العالمية التي حلَّت قبل سنة 1945. إن جُلَّ الاضطرابات الحديثة التي أثَّرت في مسيرة الحج كانت ناجمةً عن أزماتٍ قصيرة الأجل عَصَفَتْ بعددٍ من الدول؛ من أهم أمثلتها حرب السويس سنة 1956، والحرب في اليمن مطلع الستينيات من القرن العشرين، وحرب سنة 1967 بين العرب وإسرائيل، والحرب الهندية الباكستانية سنة 1971، والحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات من القرن الماضي، والأزمة المالية في شرق آسيا سنة 1998. وكان كلُّ حدثٍ من تلك الأحداث كافياً بحدِّ ذاته لأن يبطئ من تنامي تطوُّر الحج إلى حين، لأن الدول المعنية به ذاتُ كثافةٍ سكانيةٍ عالية، توفِد في العادة أعداداً كبيرةً من الحجيج إلى مكة المكرمة. على أن الحج منذ سبعينيات القرن العشرين راحت دائرته تتَّسع لتشمل مجموعةً كبيرةً من الدول، وهذا ما جعل الحج عموماً أقلَّ عرضةً للاضطرابات في أي دولةٍ أو إقليم.

ومنذ سنة 1945 كان تنامي الحج متواصلاً ومثيراً. ومع ذلك فقد كان تطوُّره على مراحل واضحة المعالم – متباطئاً في الستينيات، ومتسارعاً في السبعينيات، ومتباطئاً من جديد في التسعينيات (الشكل A 1-4). تمثِّل مرحلةُ التباطؤ في الستينيات التفوُّقَ المبكر لحجاج الدول العربية، وكذلك

التنافس الطويل الأمد بين مصر والمملكة العربية السعودية. فقد راودت عبدَ الناصر فكرةُ تحويل الحج إلى منبرٍ للقومية العربية التي كان ينادي بها، إلا أن السعوديين استغلّوا هذا المنبر للدعوة إلى تأليف حلفٍ "إسلامي" مناهضٍ له.

وتقلَّصت دائرةُ الحج مدةً وجيزة في حين كانت مصر والمملكة العربية السعودية منخرطتين في حربهما بالوكالة في اليمن أوائلَ الستينيات. وإذ كان الحجاج المصريون واليمنيون على الدوام من بين أكبر ثلاثة وفود، فإن تضاؤل أعدادهم قد أضعفَ الحجَّ بوجهٍ عام.

وهكذا بقيت مصرُ بعيدةً عملياً عن فعاليات الحج حتى وفاة عبدالناصر في سنة 1969. وكان من الواضح إخفاق طموحات عبد الناصر فيما يتَّصل بالحج، فغدا السعوديون أكثر إصراراً من أي وقتٍ على ممارسة إشرافٍ كاملٍ لا يشاركهم فيه أحد على الرموز الدينية النفيسة الواقعة في أراضيهم. ولمّا أدرك عبد الناصر أن مصر - الاشتراكية - باتت أقلَّ تأثيراً في الحج مما كانت عليه في عهد الملكية الذي انتهى على يديه، اختار ألا يمارس أيَّ نفوذٍ في الحج على الإطلاق.

وجاءت الطفرة الكبرى في تنامي الحج بعد حرب عام 1973 بين العرب وإسرائيل وما تلاها من ارتفاعٍ غير معتادٍ في أسعار البترول. كان ذلك عندما كان الملك فيصل في سُدَّة الحكم[3]، فأضاف النفوذَ الاقتصادي السعودي إلى القوة العسكرية المصرية، وحملَ الدول الصناعية على التوسط لإحلال تسويةٍ تعيد الأرض مقابل السلام بين إسرائيل وجيرانها. وكان من شأن إدارة الملك فيصل للمال، ودبلوماسيته الشخصية ومواقفه الدينية أن تحوِّل المملكةَ العربية السعودية - إلى حين - من صدارة مجموعةٍ من الممالك البدوية إلى قوّةٍ بارزةٍ معتبرة في العالم الإسلامي.

أرسى الملك فيصل سياسته الخارجية الإسلامية على الأموال المتحصَّلة من تصدير النفط، وكذلك على منظمة المؤتمر الإسلامي والحج. وتزامنَ

حكمه مع انتشار ظاهرة السفر الرخيص جواً في عموم آسيا وإفريقية، وهو تطوُّر أسهمَ في توسيع دائرة الحج وتنوُّع أشكال الوصول إليه أكثر من أية حقبةٍ أخرى في التاريخ. فعندما تبوَّأ فيصل العرش سنة 1964 بلغ متوسط عدد الحجيج الوافدين من الخارج نحواً من 250.000 سنوياً، ربعهم يصل جواً. وبحلول العام 1975 الذي اغتيل فيه، ارتفع العدد إلى 900.000 حاجّ، قرابة 60 بالمئة منهم يستعمل وسائط النقل الجوية (الجدول A 1-4).

على أن أكبر ارتفاعٍ كان من خارج العالم العربي؛ فقد اعتاد الملك فيصل التودُّد إلى بعض القادة المسلمين من العالم بدعوتهم إلى النزول ضيوفاً عليه شخصياً لأداء مناسك الحج. وصار من المألوف أن توفد البلدانُ 100.000 حاجٍّ أو يزيد في عام واحد. فاقتربت باكستان من الحدّ في العام 1973، وتجاوزته تركيا في الأعوام 1974 و 1975 و 1976. وما هي إلا أن انضمَّ إلى القائمة اليمن الشمالي (الذي اتَّحد باليمن الجنوبي سنة 1990) ونيجيريا والعراق، وتبعتها على الأثر كلٌّ من مصر وإيران وإندونيسيا (الجدول A 2-4).

ثم تراخى هذا التنامي في عهود مَن خلفَ فيصل، ولاسيما بعد سنة 1988، عندما اعتمدت منظمةُ المؤتمر الإسلامي نظامَ تحديد أنصبةٍ نسبيةٍ تعتمد على ربط عدد الحجيج من كل دولة بعدد سكانها. وكان من شأن هذا النظام تثبيت حدود عدد الحجاج عند المستوى الذي وصلت إليه سنة مقتل الملك فيصل – وهي ألف حاج من كل مليون مسلم، وبذلك بلغ العدد الإجمالي مليوناً عام 1990 و 3.1 مليوناً بحلول عام 2003.

ثم تولى الملك فهد الحكم، فكبحَ زمامَ الحج بصورةٍ جعلت بالإمكان التعامل مع الحشود الحاشدة، والتصدي – وهذا هو الأهم – لحملةٍ تقودها إيران سعياً إلى استبدال السيادة السعودية على إدارة شؤون الحج والمدن المقدسة بنظامٍ دوليٍّ تديره الدولُ الإسلامية كافة. وإذ أدرك السعوديون أن لا

مناص من إدارةٍ جماعيةٍ للحج، اعتمدوا نظاماً يتيح لهم تنفيذ القرارات التي تتخذها منظمةُ المؤتمر الإسلامي، وهي المنظمة الدولية التي كان الملك فيصل قد أحدثها من قبل.

وقد وُجد نظامُ الأنصبة النسبية توخِّياً لإيجاد حلٍّ للخلافات السياسية والمشكلات اللوجستية؛ إلا أن النتائج كانت مخيِّبةً في كلا المضمارين. وبحلول عقد الثمانينيات من القرن العشرين وصل حجم الحج إلى درجةٍ بالغة الخطورة: ففي كان الحجاج في الماضي يهلكون بالجملة في طريقهم إلى مكة من المرض والسطو والإعياء، أصبحوا اليوم ينتقلون إلى المملكة العربية السعودية براحةٍ وأمان ليواجهوا الموتَ في المشاعر المقدسة نفسها، إذ لا يكاد ينقضي حجٌّ إلا ويشهد كارثةً جديدة - من حرائق تندلع في مدينة الخيام بمنى، وحوادثِ هلعٍ مصحوبٍ بفرارٍ جماعيٍّ غير منضبط تحت الأنفاق وعلى جسور المشاة المؤدية إلى الجمرات (النصب الحجرية الرامزة لإبليس)، وتفجيراتٍ إرهابية قريباً من السوق المركزية في مكة المكرمة، واضطراباتٍ تقع أحياناً في قلب المسجد الحرام ذاته.

وبقطع النظر عن حجم الأموال المرصودة والتقانة العالية المبذولة لحلّ هذه المشكلة، يستمر عدد الضحايا في تصاعدٍ بدأ المسؤولون السعوديون معه يضيقون ذرعاً، حتى لكأن العام بات يوصف بأنه طيِّب إذا كانت الأنفس التي هلكت فيه في موسم الحج تعدّ بالعشرات بدلاً من المئات أو الألوف.

والظاهر أن النظام الجديد للحج أكثر فاعليةً في إدارة الخلافات السياسية منه في ضبط الحشود والتحكُّم فيها. ومع أن الإصلاحات التي أُدخلت على إدارة الحج قد استبعدت في الأصل إيران الثورية، إلا أنها سمحت للإيرانيين بدخول مساق الدبلوماسية الإسلامية من جديد. وحرصَ الجانبُ السعوديُّ على التماس الدعم والتأييد لنظام الأنصبة النسبية في

محاولةٍ لمنع الإيرانيين من إغراق الحج بوفودٍ كبيرةٍ قد تصل أعدادها إلى 150.000، تقوم بمظاهراتٍ تبثُّ روح العصيان والخروج عن القانون بين سائر الحجيج من الدول الأخرى. وقد اعترضت إيران بالفعل على نظام الأنصبة ذاك، فقاطعت الحجَّ ما بين عامي 1988 و 1990، إلا أنها عادت، بعد وفاة آية الله الخميني وانتهاء حرب الخليج مع العراق، إلى التحرُّك باتجاه المصالحة مع الممالك العربية التي حاولت هي تقويضها فيما مضى.

وكانت الخطوةُ المهمّةُ في سبيل التقارب صفقةً أجريت سنة 1997 عندما وافقت إيران على نظام الأنصبة في مقابل في مقابل انتخاب رئيسها الجديد آية الله خاتمي رئيساً لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تشرف على شؤون الحج. فكان لظهور خاتمي دورٌ كبير في تفعيل قضية تدويل الحج. وبعد عقودٍ من الإصرار على سيادةٍ متحرِّرةٍ على الحج، أبدت المملكةُ العربية السعودية استعدادَها للاشتراك في اتخاذ القرارات حتى مع أقوى خصومها.

لم يكن السعوديون ليستطيعوا حشد التأييد الدبلوماسي الذي ينشدونه لدفع محاولات إيران للسيطرة على الحج دون القبول بنظامٍ جديد لإدارةٍ دولية. وقد منحَ ذلك الإصلاح وزناً كبيراً لدولٍ عديدةٍ غير عربية لا علاقة مباشرة لها بالخلاف السعودي الإيراني؛ فبعد سنة 1987 أصبحت تركيا وإندونيسيا وباكستان وماليزيا ونيجيريا أكثر بروزاً في أوساط الحج وكذلك في منظمة المؤتمر الإسلامي، فقامت هذه الدول بدعم جهود المملكة العربية السعودية في تخفيض عدد الوفد الإيراني إلى الحج، إلا أنها سرعان ما خرجت بعد رحيل الخميني بحلولٍ وسطيةٍ فيما يتَّصل بأعداد الحجاج الإيرانيين وسلوكهم، مشجِّعةً طهرانَ على تطبيع علاقاتها مع سائر بلدان العالم الإسلامي. وبحلول سنة 1997 أجرى نظامُ الحج، الذي صيغَ أصلاً لعزل إيران، تنازلاتٍ خاصةً ترمي إلى دعم آية الله خاتمي في مساعيه الجادَّة لكسر هيمنة رجال الدين المتطرِّفين على السلطة.

وفيما غدا الحجُّ أكثرَ شموليةً ودولية، فقد أصبح أيضاً مقياساً لتبدُّل ميزان القوى بين الدول الإسلامية. ويذكر أن 80 بالمئة من مجموع المسلمين يعيشون في دولٍ غير عربية من آسيا وإفريقية، كانت تُعَدُّ يوماً الجزءَ الهامشي، الأقل أهميةً، من العالم الإسلامي، ثم تكشَّفت كمراكز رائدةٍ للتطوُّر الاقتصادي والنفوذ السياسي. وفي الوقت الذي تقرُّ فيه هذه الدول بأن المملكة العربية السعودية تمثِّل المركزَ الروحيَّ للإسلام، ترى في نفسها رائدةً في ميادين التجارة والثقافة والدبلوماسية.

وعندما تتحدث هذه العواصمُ اليومَ عن الهوامش المسلمة، فهي تقصد المناطقَ التي تغلب عليها أكثريةٌ مسيحيةٌ وبوذية، حيث مازالت الأقليات المسلمة تناضل للاعتراف بها، في أوربا والأمريكتين وأستراليا وجنوب إفريقية والصين وروسيا. واللافت هنا أن حجاج هذه الدول يستقطبون اهتماماً كبيراً في مكة المكرمة لأنهم ينتمون إلى مجتمعات مازال الإسلام فيها فتيّاً نسبياً أو ذا تاريخٍ طويلٍ من المعاناة والاضطهاد. ويُسَرُّ الحجاجُ غير العرب أيَّما سرور باجتماعهم بالحجَّاج القادمين من أمصارٍ نائيةٍ من العالم الإسلامي؛ فإن وجود الأقلّيات الإسلامية يُظهِر للعيان أن الإسلام دينٌ شاملٌ يتخطّى الحدودَ العرقية والعنصرية.

ومعظم مديري الحج مجمعون على أن أنصبةَ الحج النسبية لا بدَّ فيها من التساهل عندما يتعلق الأمر بالأقليات المسلمة بالنظر إلى أهميتها الرمزية، وإلى أنها تفتقر عادةً إلى المساعدات التي تقدِّمها الحكوماتُ إسهاماً في تحمُّل نفقات حجّاجها. وكثيراً ما تُربط الأنصبةُ النسبيةُ للأقليات المسلمة بإجمالي عدد سكان البلاد التي تنتمي إليها بدلاً من ربطها بالأعداد المسلمة التي هي أقل بكثير. ويلاحظ أن معدلات الحج الفردية في بلدانٍ أكثر غنى كسنغافورة والمملكة المتحدة وجنوب إفريقية أعلى أضعافاً من المعدل الدولي المتعارف.

وعلى الرغم من هذا الإجماع بخصوص الأقلّيات الصغيرة، أثار نظامُ الأنصبة شكاوى لا تنتهي تتصل بتطبيقه القائم على التمييز. فعند إدخال هذا النظام حيِّز التنفيذ حاول تورغوت أوزال المماطلة في تطبيقه في تركيا، بل إنه استغلَّ علاقاته الشخصية مع الأسرة الملكية السعودية في طلب استثناء الحجاج الأتراك من هذا النظام عام 1990، إلا أنه قوبل بالرفض من الجانب السعودي، وترتّب على ذلك حينها إلغاء حجوزات السفر لـ 120.000 حاجّ تركي[4].

والمملكة العربية السعودية، في مقابل رفضها لتمييز أصدقائها في تركيا، حرصت على توفير ترتيباتٍ خاصة لخصومها في إيران. ولتسهيل عودة إيران إلى مكة، وافق السعوديون على التغاضي عن التجمُّعات السياسية للحجاج الإيرانيين ما دام ذلك يمارَس فيما بينهم بصورةٍ غير معلَنَة[5]. بل إن الترخُّص في تطبيق النظام ذهب أبعد من ذلك في أثناء احتدام الحملة البرلمانية الإيرانية سنة 2000 عندما تلقَّت إيران زيادةً بنسبةٍ تقارب 40 بالمئة على نصيبها المقرَّر لها – من 65.000 إلى 92.000 حاج – لترتفع بذلك شعبيةُ آية الله خاتمي في الأسابيع الأخيرة التي سبقت الانتخابات[6].

على أن أخطر مشكلات الأنصبة النسبية تقع في المجتمعات المتمازجة دينياً كماليزيا ونيجيريا والهند، إذ كثيراً ما يطالب قادةُ المسلمين في هذه الدول بحقِّهم في أنصبةٍ أعلى بسبب الحاجة الخاصة لدعم التكافل الإسلامي ضمن المنظومات السياسية القائمة على التشارك في النفوذ الديني والعِرقي. وفي ظل هذه الظروف فإن من شأن أي محاولةٍ لتحديد أنصبة أن تثير سلسلةً متتابعةً من المناقشات تتناول معاهداتٍ واتفاقياتٍ قوميةً دقيقةً تنظِّم ميزانَ القوة بين المجتمعات المتنافسة أحدها بالآخر، ومن داخلها كلاً

على حدته. وتجسِّد هذه المعاهداتُ بالضرورة التنازلاتِ غير المعلنة والمتَّفَقَ عليها سرّاً، والتي لا تلتزم بالمبادئ التقليدية المألوفة لـ "العلمانية" و "الحكم الإسلامي". إن العبث بالحج قد يُنْظَر إليه بسهولةٍ على أنه عبثٌ بالمعاهدة القومية نفسها، مع خطر انفجار موجاتٍ جديدةٍ من العنف والانقسام.

ويقوم مجلس الحج في ماليزيا، المسمّى تابونغ حجّي Tabung Haji، بجمع مدّخرات الحسابات المصرفية العائدة لبعض الحجاج ويوظِّفها في مشروعٍ استثماريٍّ يدعم مشروعاتٍ تديرها أيدٍ مسلمةٌ ضمن منظومةٍ اقتصادية يحكمها الصينيّون والأوربيون. وتعترض ماليزيا بشدّة على نظام الأنصبة، مع أن نصيبها فيه يبلغ ضعفي ما يمكن أن يكون فيما لو استُثْنِيَت المجتمعاتُ غير المسلمة من الحساب.

ومما يزيد الأمرَ سوءاً أن نظام الحصص النسبية هذا في الواقع لا يحدّ من الحج الماليزي؛ فما إن تعلن هيئة مجلس الحج عن اكتمال النصيب السنوي المخصّص حتى يسارع آلاف الماليزيين إلى السفر إلى الفلبّين، حيث يدفعون ألفَ دولارٍ أو أكثر للحصول على وثائق مزيَّفة تتيح لهم الظهور كحجاج فلبّينيّين[7]. وفي ماليزيا لا يفعل نظامُ الأنصبة إلا أن يحرف مسارَ الحج باتجاه قنواتٍ غير قانونية، فيستنضب الأموال من المصارف والمشروعات الصناعية التي توفّرها الحكومةُ لتشغيل المسلمين.

أما نيجيريا فيعتمد تحديدُ نصيبها النسبي على عدد سكانها المسلمين فقط، بل إن هذا النصيب نفسه قد غُضَّ منه كثيراً في إحصاء عام 1991. ونيجيريا حالةٌ مهمة، تعمل حكومتُها الوطنية والحكومةُ السعودية كلتاهما على إعاقة الحج. فقد باتت المملكةُ العربيةُ السعودية مستاءةً جداً من الحجاج النيجيريين لانغماسهم في فعاليات غير محمودة، كالهجرة غير

الشرعية والاتِّجار بالمخدرات والبغاء. كذلك أراد حكّام نيجيريا الديكتاتوريون والتقنيّون، على مدى عقْدَي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، تخفيض خدمات الحج والإعانات الحكومية المقدَّمة له، اعتقاداً منهم بأنها مَتْلَفَةٌ للنقد الأجنبي ومدعاةٌ للمقاتلين المسيحيين للزعم بأن نيجيريا قد تحوّلت إلى دولةٍ إسلامية. حتى إن كبار رجال المسلمين قرّروا استحداث حجٍّ مسيحيٍ ترعاه الدولة، نفياً لأي اتهاماتٍ بالمحاباة الدينية.

وعندما عادت نيجيريا إلى الديمقراطية تحت حكم رئيسٍ مسيحيٍّ سنة 1999، اتخذت الأمورُ فيها منحىً مخالفاً، فكان من أول القرارات التي اتَّخذها أولوسيغون أوباسانجو Olusegun Obasanjo مضاعفةُ حجم الحج. وكما أن أسلافه المسلمين سعوا إلى تخفيض حجمه تهدئةً للخصوم المسيحيين، عمل أوباسانجو على إحيائه طمأنةً للدول المسلمة في الشمال أنها لن تقابَلَ بمشاعر انتقامية من الجنوب المسيحي.

وفي الهند ارتفع زخم الحج في عقد التسعينيات، عندما أتاح التطوُّر الاقتصاديُّ السفرَ لعددٍ أكبر من مسلمي الهند. وبحلول سنة 2000 كان الحجُّ الهنديُّ قد فاق الحجَّ الباكستانيَّ عدداً – وهو تحوُّلٌ مذهل للريادة التي حقَّقتها باكستان منذ خمسينيات القرن العشرين. وهكذا تنامى الحجُّ الهندي بسرعةٍ كبيرة دفعت إدارات الحج المحلّية إلى أن تطلب تخفيض الحصة النسبية من 91.000 إلى 66.000 فرد، بما يمكّنها من تنظيم هيئاتٍ حكوميةٍ للتعامل مع هذا المطلب.

وفي حين كان مديرو الحج يلتمسون فرصةً لالتقاط الأنفاس، أصرَّ عددٌ من العلماء المسلمين على إلزام الحكومة بأن تتولى رعاية جميع الحجاج – البالغ عددهم 120.000 – الذين يمثّلون نصيب الهند في إطار النظام الجديد

للحج. وتوعَّد العلماءُ بتسيير مظاهرات معارضة في حال رفض نيودلهي، وحذَّروا من حدوث أعمال شغب ما لم يُرفع النصيبُ إلى أقصى حدٍّ له[8].

توسُّع نظام حجٍّ على نطاقٍ عالمي

بات الحجُّ اليومَ، جغرافياً وثقافياً، ظاهرةً عالميةً أو كاد. وما زالت أعلى معدلات الحج الإفرادي محصورةً في البلدان المجاورة لمكة المكرمة، لاسيما في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب (الشكل 2-4). إلا أن السفر جوّاً يقرّب البعيد، فيتيح للمسلمين في عشرات الدول المشاركةَ بوتيرةٍ مساوية، برغم آلاف الأميال التي تفصلهم عن الشرق الأوسط.

والواقع أن الحجَّ المعاصر يؤلِّف شبكةً تستغرق عالَمَنا الأرضيَّ برمَّته: من لندن إلى كيب تاون، ومن ترينيداد إلى ميندناو. وأحدثُ فروع هذه الشبكة الأمريكتان حيث ما زالت نسبة المسلمين ضئيلة، ودول الكتلة الشيوعية حيث كان السفر لغرضٍ ديني أمراً مجاوراً للمستحيل قبل حقبة التسعينيات من القرن الماضي.

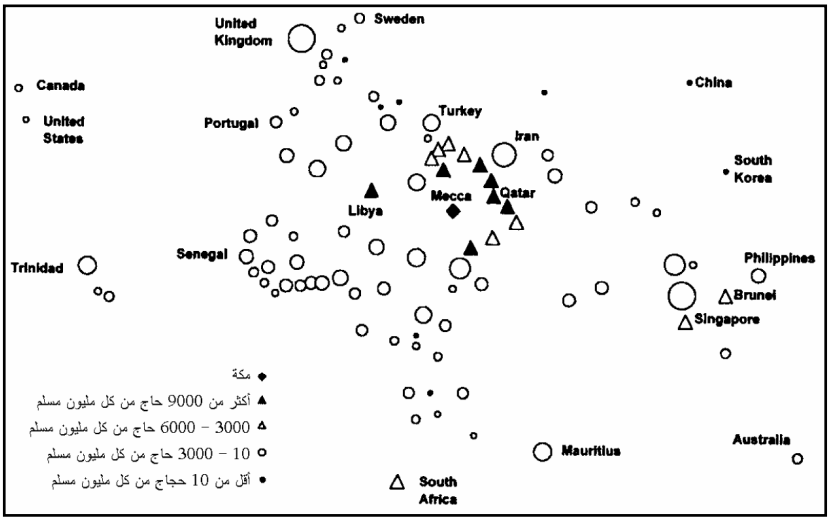

الشكل 2-4 معدلات الحج على مستوى العالم بين عامي 1961 - 1987

أسماء الدول: كندا، الولايات المتحدة، ترينيداد، المملكة المتحدة، البرتغال، السنغال، السويد، ليبيا، جنوب إفريقية، تركيا، مكة، إيران، قطر، موريشيوس، الصين، كوريا الجنوبية، الفلبين، بروناي، سنغافورة، أستراليا

وبعد الحرب العالمية الثانية اتّسعت رقعةُ الحج في عمليةٍ متعدّدة المراحل، وفي كل مرحلة كانت تشترك أمصارٌ مختلفة. إلا أن الانتشار لم يكن تاماً حتى بعد مرور عدة عقود؛ إذ تُظهِر الخرائطُ العامة لفعاليات الحج توسُّعاً كبيراً وتفاوتاً صارخاً (الشكل A 2-4 والجدول A 3-4) .وفي عقد الخمسينيات من القرن الماضي تقلَّصت مراكزُ الالتحاق بالحج في جزء الوطن العربي بين سورية واليمن. ومع وجود بضعة مراكز مبعثرة في السنغال وجنوب إفريقية وماليزيا، إلا أنها كانت بعيدةً عن مركز النشاط في قلب الشرق الأوسط. وفي أواخر الستينيات بادر كثيرٌ من الدول الحديثة الاستقلال بملء الأجزاء الغربية والشرقية من الشبكة، وظهر جزءٌ شماليٌّ لها في أوربا الغربية.

وعلى مدى عقدي السبعينيات والثمانينيات ألَّفت الدولُ التي تتَّصف بفعالية حجٍّ متصاعدة مجموعاتٍ متميِّزةً في مناطق عديدة، فأصبحت القارّة الإفريقية بمجملها متميِّزة بمجموعاتٍ محلّية تلاقت من شمال إفريقية وغرب إفريقية والمحيط الهندي. وكان من أكبر المجموعات ما ظهر في جنوب شرق آسيا في بلدانٍ تضمّ الدول الناطقة باللغة المالاوية وإندونيسيا والفلبّين وأستراليا. واحتلَّت المملكةُ المتحدة رأسَ قطبٍ يشتمل على سلسلةٍ من المراكز الأوربية الممتدَّة من ستوكهولم إلى لشبونة. ومع نهاية الثمانينيات كانت أمريكا الشمالية وحوض الكاريبي تؤلِّفان الحدودَ الخارجية لشبكةٍ عالمية تتوسَّع باطّراد.

كان التنامي والانتشار مصحوبَيْن دوماً بتبدُّلات طويلة الأمد في الخلفيات العرقية والثقافية للحجيج. ففي حين حافظ حجّاجُ إفريقية على نسبة 5 – 10 بالمئة من إجمالي العدد العالمي، تأرجحَ الميزان بين الحجاج الآسيويين والعرب عدة مرات (الشكل 3–4)؛ فكان عددُ الحجاج القادمين من

آسيا أكبرَ عددٍ سُجِّلَ بُعَيْدَ الحرب العالمية الثانية، إلا أن الدول الناطقة بالعربية سرعان ما أحرزت تقدُّماً بحيث باتت المجموعتان متساويتين أو شبه متساويتين. ثم عاد التفوُّق العربي في هذا المجال ليظهر مع طفرة السبعينيات. وبعد ذلك ما لبث عدد الحجيج الآسيويين أن تزايد من جديد إلى أن بلغ حدّاً انفجارياً لم تبلغه أية وفودٍ أخرى.

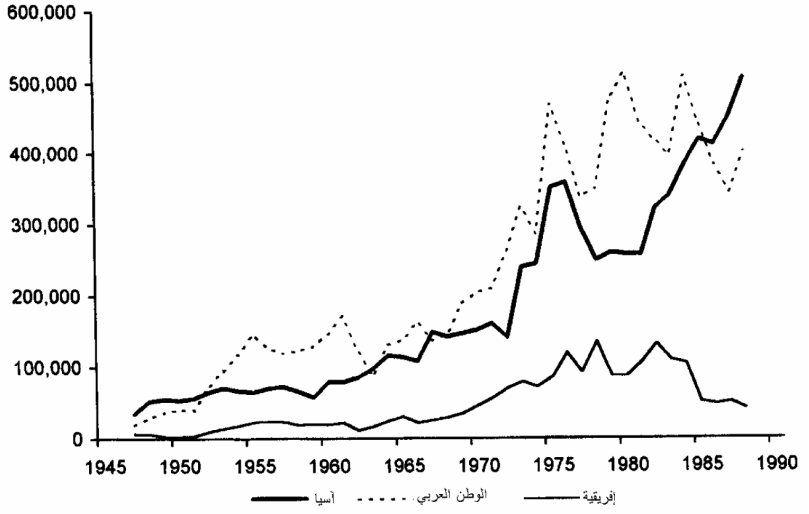

الشكل 3-4 أعداد الحجاج بحسب الأمصار

ويلاحَظ أن دور الوطن العربي يتقلَّص أكثر من ذلك إذا استثنينا حالة اليمن الشمالي - الجار الجنوبي للمملكة العربية السعودية الذي يتميَّز بالفقر والكثافة السكانية، حيث اعتاد عشراتُ الألوف من العمال المهاجرين والسكان القَبَليِّين، حتى عهدٍ قريب، عبورَ الحدود النَّفوذة لأداء مناسك الحج كلَّ عام. فإذا استثنينا اليمن الشمالي وجدنا أن ثمة توازناً متقارباً جداً بين الحجاج العرب والآسيويين (الشكل A 3-4) ويلاحظ أن التفوُّق العربي طفيف، وأن الآسيويين استعادوا الريادة التي كانوا يتمتعون بها قبل سنة 1953. وقد حدثت تبدُّلاتٌ مهمة داخل الوطن العربي، وفيما بين الأقاليم

الفرعية من آسيا (الجدول A 4-4)، فانتقل مركزُ الفعالية للحج العربي من الشرق إلى الغرب، أي من منطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية الأكثر غنىً باتجاه دول البحر الأحمر وشمال إفريقية الأكبر مساحةً والأفقر حالاً.

وبحلول الثمانينيات أصبحت الدولُ المشرفةُ على البحر الأحمر المصدرَ الأولَ للحجاج العرب، كما اكتسبت شمال إفريقية أهميةً تحاكي أهميةَ الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية. وثمة تغايرٌ واضح بين التطوُّر المطَّرد للحج في شمال إفريقية والتأرجح الحادّ في المناطق العربية الأخرى، علماً بأن أكثر المناطق تأرجحاً آنئذٍ هي منطقة البحر الأحمر حيث كان تقلُّب العلاقات المصرية – السعودية باستمرار يؤثِّر مباشرةً في موسم الحج.

ولعلَّ قسطاً كبيراً من التقلُّب وعدم الاستقرار في الحج العربي ناشئ عن الدور غير الاعتيادي للمملكة العربية السعودية في السياسة العربية. فبحكم كونها أقوى دول شبه الجزيرة العربية، كانت علاقاتها متقلقلةً على الدوام مع جيرانها الذين ما برحوا يعبِّرون عن معارضتهم للهيمنة السعودية عن طريق التحالف مع قوىً عظمى بحثاً عن موطئ قدمٍ لهم في الخليج العربي. وهم يعتقدون أن السعوديين وقفوا في وجه المساعي المصرية والسورية والليبية والعراقية للسيطرة على الوطن العربي. وهكذا أفضت هذه الدبلوماسية المزدوجة – تأييد الهيمنة محلّياً ومقاومتها إقليمياً – إلى وضع المملكة في مواجهاتٍ فعليةٍ مع الدول العربية كانت تسفر في أحسن الأحوال عن انتكاساتٍ مؤقتة تتصل بالحج في كلِّ حالة.

أما في آسيا فكانت النماذج الإقليمية أكثر استقراراً بكثير. وفي معظم الأحيان تجد أن غرب آسيا (تركيا وإيران وأفغانستان) في الطليعة، تليها على الأثر جنوب وجنوب شرق آسيا. والحج في آسيا – مقارنةً بالوطن العربي – أكثر ارتباطاً بالتطوُّر الاقتصادي الطويل الأمد منه بالأحداث السياسية القصيرة الأجل. ومع ذلك فقد وُجد هنا أيضاً أن الحج قد تنامى أسرع ما

يكون عندما كان التأثير السياسي واضحاً - في تركيا في ظل الحكومات اليمينية التي رَأَسَها كلٌّ من ديميريل وأربكان وأوزال، وفي باكستان تحت حكم ذو الفقار علي بوتو، وفي إيران بعد الثورة الإسلامية.

وتظهر الأهميةُ المتعاظمة لآسيا واضحةً لدى موازنة التغيُّرات الطويلة المدى في معدَّلات الحج الإفرادي في المناطق الرئيسية. فقد لوحظ أن الفجوات الإقليمية كانت آخذةً في التضيُّق حتى قبل اعتماد الحصص النسبية: ففي غرب آسيا ارتفعت معدلاتُ الحج إلى مستواها في الوطن العربي؛ وفي جنوب وجنوب شرق آسيا كان التنامي أبطأ لكنه أكثر اطراداً، متجاوزاً المعدّل الخاص بإفريقية. ووُجد أن التقارب الإقليمي كان أقوى بنوعٍ خاص في حقبة ما بعد الثمانينيات من القرن الماضي، عندما تراجعت الدول المنتجة للبترول لمصلحة دولٍ أخرى ذات صناعاتٍ وصادراتٍ أكثر تنوُّعاً.

تغيُّرات إقليمية في الوطن العربي

هبطت معدَّلاتُ الحج في أغنى الدول العربية قبل نضوب عائدات النفط بزمنٍ طويل (الشكل A 4-4). وفي حين اجتذبَ الحجُّ جموعاً غفيرةً ينتمون إلى حضاراتٍ نائيةٍ وغير مألوفة، أصبحت مكةُ المكرمة أقلَّ جاذبيةً لسكان مشيخات الخليج. فقد اعتاد المسلمون هناك أداء الحج على التراخي، وكثيرٌ منهم كانوا يؤدونه كلَّ عام. أما اليوم فإن بإمكان أولئك الذين ما زالوا يرغبون في زيارة الأماكن المقدسة سنوياً أن يستبدلوا بالحج عمرةً - وهي حجٌّ أصغر أقلُّ مشقَّةً وكلفة، ويمكن أداؤه بيُسرٍ خارج موسم الحج المحموم.

وبعد سنة 1960 انخفضت معدَّلاتُ الحج في كلِّ أرجاء الجانب العربي من الخليج، باستثناء ارتفاعٍ وجيز حصل في البحرين بعد عقد الثمانينيات، عندما استجاب عددٌ كبيرٌ من الأغلبية الشيعية المحلّية لدعوةٍ إيرانيةٍ لتحويل الحج إلى احتجاجٍ على حكّام البحرين السنَّة. وبذلك تحوَّل مركزُ نشاط الحج في شبه الجزيرة العربية إلى دولٍ أميل إلى الفقر والتعصُّب كاليمن الشمالي وعُمان.

أما في منطقة الهلال الخصيب فقد ارتبط الحج بعائدات البترول، فانخفضت معدّلات الحج بعد الثمانينيات في الدول المنتجة للنفط كالعراق وسورية، وكذلك في المنظومات الاقتصادية المعتمدة على الحوالات المالية والاستثمارات الأجنبية كلبنان والأردن وفلسطين. ولم يُلحظ تغيُّرٌ يُذكر في ترتيب دول الهلال الخصيب من حيث رغبتها المشاركة في الحج، فبقيت سورية ولبنان حول المعدَّل بالنسبة إلى المنطقة ككل، على حين تقدَّم الأردن وتأخَّر العراق.

وكانت العائلةُ الملكية الهاشمية في الأردن (وهي التي حكمت مكة المكرمة والمدينة المنوَّرة في العهود العثمانية) تنظر إلى الحج على أنه سبيلٌ لتوطيد عُرا ارتباطها بعترة النبي ﷺ وموطنه[9]. وبعد نصف قرنٍ من خروج الهاشميّين من الجزيرة العربية على أيدي السعوديين، ما انفكَّ المسلمون الأردنيون يقبلون على أداء الحج بوتيرةٍ تبلغ ضعفَي إقبال غيرهم عليه من جيرانهم. ومع أن هذه العائلة نفسها حكمت في بغداد حتى سنة 1958، فإن الحج العراقي هو الأضعف على الدوام بين دول الهلال الخصيب.

ويشكو المسلمون الشيعة – وهم الأغلبية في العراق – من أن السعوديين يتحاملون عليهم بتقييد زياراتهم إلى مواقع المراقد المقدسة في الحجاز. وهم، بدافعٍ من خشية إساءة معاملتهم في مكة المكرمة، كثيراً ما يرجئون الحجَّ إلى أن تتحسَّن الأحوال. وفي هذه الأثناء يقومون بزيارات إلى العتبات المقدسة في كربلاء والنجف، وهي مقاماتٌ معروفةٌ في ديارهم تجتذب إليها العابدين الشيعة من مختلف أرجاء العالم[10].

أما الفلسطينيون فهم أصحاب الجنسية الوحيدة في منطقة الهلال الخصيب الذين مرّوا بتغيُّراتٍ مفاجئةٍ في عادات حجِّهم. فقبل حرب سنة 1967 كانوا يقبلون على أداء الحج بوتيرة الأردنيين نفسها، غير أنهم بعد ذلك – وبحكم ظروف الاحتلال الإسرائيلي – باتوا أقرب إلى العراقيين في إقبالهم عليه.

وأما اللبنانيون فقد أعادوا بناء حجِّهم بسهولةٍ نسبية بعد سلسلةٍ من التغيُّرات السياسية العنيفة. ولعلَّ الحج اللبناني أقرب إلى الحجِّ السوري، باستثناء ما شهده من فترات انحدار في أثناء الحرب الداخلية سنة 1958، واندلاع الحرب الأهلية في سنة 1976، ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982. وفي كل مرة كان الحجُّ اللبناني يعود إلى مستواه السابق، علماً بأن الانخفاض الطويل الأمد في الحج اللبناني ناجمٌ عن المشكلات الاقتصادية نفسها التي أصابت جيران لبنان أكثر من كونه نتيجة للاضطرابات الداخلية.

ولئن انخفضت معدَّلات الحج في دول الخليج والهلال الخصيب، فقد كانت ترتفع باطّراد في النصف الغربي من الوطن العربي (الشكل A 5-4). فكان التنامي منتظماً في الدول المشرفة على البحر الأحمر، في حين لوحظت مظاهرُ تباينٍ كبير بين بلدان شمال إفريقية؛ فسجَّلت السودان ومصر تجاوزاً على جيبوتي والصومال، وبقيت دولُ البحر الأحمر مجاورةً للمعدَّل الدولي.

وبالانتقال إلى شمال إفريقية ترى أن ليبيا تهتم بالحج اهتماماً لا مثيل له. وأقرب أندادها الجزائر، وهي من الدول المهمة المنتجة للبترول، التي تتغيَّرُ معدّلاتُ الحج فيها تبعاً للسوق الدولية المتقلِّبة. ومع كل ذلك وُجد أن الحج الليبيَّ يفوق الحجَّ الجزائريَّ سبعةَ أضعاف – وهو مستوىً يليق بسلطنةٍ عربية أكثر من ملاءمته لمحميَّةٍ أوربية سابقة عدَّها الإيطاليون يوماً "شاطئهم الرابع". وريادة ليبيا في الحج قديمةٌ وضاربةٌ في زمنٍ مديدٍ من التقاليد الدينية التي سبقت اكتشاف النفط بعقودٍ عديدة، ولا تدين إلا بالقليل لنظام معمَّر القذافي.

كانت ولادة ليبيا الحديثة ثمرةً لأجيالٍ من النضال في وجه الاستعمار بقيادة جماعة السنوسي الدينية، وهي حركة إصلاحٍ إسلامية نشأت في بطن مكة وفي وقتٍ يكاد يتزامن مع نشأة الوهابيِّين. وتمكَّن السنوسيون، بغرس الروح الإسلامية القتالية في المجتمع القَبَلي المتماسك، من إنهاك

الغزاة الأقوى عتاداً، وإقامة دولةٍ قوميةٍ تذكِّر أهلَها على الدوام بارتباطهم الخاص بالأماكن المقدسة.

وحتى بعد أن تمكَّن القذافي من قلب النظام الملكي، سعى إلى استغلال الصبغة الدينية السائدة الموروثة من المَلكية. وكان من شأن هذا أن يحوِّله إلى مدافعٍ متحمِّسٍ عن الحج. وعندما خرج القذافي متحدِّياً حقَّ المملكة العربية السعودية الحصريَّ في إدارة شؤون الحج، فإنه لم يكن في معرض توكيدٍ لمطامحه الشخصية المفرطة في المبالغة فحسب، بل ترجيعاً للموقف الليبي الجماهيري من أن ما يربطهم بمكة المكرمة من عُراً لا يقلُّ عمقاً عما يربط السعوديين بها.

وتتفاوت فعاليةُ الحج في الدول غير المنتجة للبترول في شمال إفريقية، تبعاً لدخل الفرد والبُعد عن مكة المكرمة. وبناءً على ذلك تكون تونس في المقدمة وموريتانيا في المؤخرة. ويلاحَظ أن الحج أقوى عند هذه الحدود للوطن العربي من الأجزاء الأفقر حالاً في آسيا وإفريقية، لكنه ليس بالقوة التي يتمتع بها في الدول غير العربية التي تجاوزت شمال إفريقية في التطوُّر الاقتصادي.

آسيا: تآثُر التطوُّر وسياسة التقسيم الاجتماعي

إن فعاليات الحج في آسيا هي مرآة لأوجه الاختلاف بين الأمصار من جهة، وداخل كلٍّ منها من جهة أخرى. فمعدَّلات الحج تبلغ ذروتَها في جنوب شرق آسيا، وحضيضَها في جنوبها؛ وبين هذه وتلك يقع غرب آسيا (الشكل A 6-4). ولا شك أن العوامل الاقتصادية ذات أهمية خاصة في جنوب شرق آسيا حيث تحاكي الاختلافاتُ في فعاليات الحج الفروقَ المتزايدة في مستويات المعيشة.

وبات معلوماً أن سنغافورة وماليزيا قد تجاوزتا الدولَ المجاورة لهما فيما يتصل بالحج، كما فعلتا في مجال التطوُّر الاقتصادي[11]. إلا أن التغاير المثير حقّاً يلاحَظ بين بروناي – المملكة الصغيرة الغنية بالنفط، الواقعة على الساحل الشمالي لكاليمانتان – وميانمار – الدولة العسكرية القمعية التي عُرفت فيما مضى باسم بورما.

فقد استعمل سلطان بروناي جزءاً من ثروته الشخصية للإغداق على شعبه من طريق إطلاق مشروعات الرفاهة وحدائق الملاهي وحملات الحج المجانية، وذلك أملاً في دعم أسرةٍ حاكمةٍ تخطّى فسادُها في الإدارة والحياة الشخصية حتى أدنى دركات الفساد التي بلغتها أسرة سوهارتو في إندونيسيا[12]. أما مسلمو ميانمار فقد حاق بهم مصيرٌ معاكس، إذ قام جنرالات الدولة، بغية صرف سخط الشعب عن نواحي عجزهم الاقتصادي، بإطلاق حملة اضطهادٍ حملت مجملَ الأقلّية المسلمة على النزوح إلى مخيَّمات اللاجئين في بنغلادش.

وللسياسة في مجتمعات جنوب شرق آسيا المنقسمة أهميةٌ توازي أهمية الاقتصاد في إدراك الأساليب المتناقضة لتطوُّر الحج هناك؛ فقد ازدهر الحجُّ حيثما وُجدت للمسلمين شوكةٌ في العملية السياسية، بقطع النظر عن كونهم يؤلِّفون أغلبيةً واضحة كما هو الحال في إندونيسيا، أو جزءاً معتبَراً كما في ماليزيا، أو أقلّيةً تحت الحماية كما في سنغافورة. وبالمقابل تتدنى معدّلاتُ الحج حيثما كانت أقلّياتُ المسلمين هامشيةً ومتمرّدة، كما هو حالهم في تايلاند والفلبّين، مهما كان اتجاه هبوب الرياح الاقتصادية[13].

كذلك فإن تآثُرَ التطوُّر الاقتصادي في جنوب آسيا بالسياسة الفئوية عاملٌ حاسمٌ لا يقلُّ أهميةً فيما يتعلق بمعدَّلات الحج. انظر إلى دولة باكستان الجديدة تَرَ أن الصراع العِرقيَّ والحزبيَّ قد استنزفها استنزافاً جعلَ معدَّل الحج فيها قريباً من معدَّل الهند بعد عقدين من التقسيم، مع أن باكستان نشأت "دولةً إسلامية" في حين حكَمَ الهندَ علمانيون. ومن الملاحظ أن معدَّلات الحج الباكستانية ارتفعت ارتفاعاً كبيراً مع انتشار النزعة القومية الدينية بعد فقدان بنغلادش، إلا أنها عادت فتناقصت تدريجياً في ظل الحكم الديكتاتوري لضياء الحق، ثم انهارت تماماً في أثناء الأزمة الاقتصادية على مدى عقد التسعينيات من القرن الماضي. وبحلول سنة 2000 أتاح النجاحُ

الاقتصاديُّ للحكومات القومية الهندوسية أن تصبح أكثر قدرةً على رعاية الحج من ساسة الرابطة الإسلامية الذين دفعوا بباكستان إلى شفير الإفلاس.

والسياسة هي السببُ الرئيسيُّ للتقلُّب الشديد في معدَّلات الحج في تركيا وإيران؛ فقد مرَّ الحجُّ في تركيا منذ سنة 1960 بثلاث مراحل من النجاح والإخفاق، ليس لها صلةٌ وثيقةٌ بالتوجّهات الاقتصادية، بل إن التقلّبات تتزامن مع الحكومات المدنية والعسكرية التي تتناوب في تطبيق سياساتٍ دينيةٍ متناقضة. وقد اعتاد السياسيون اليمينيون في كلِّ مرةٍ يتولّون فيها مقاليد السلطة رصدَ مبالغ كبيرة من الأموال العامة للحج، آملين تعزيز التأييد بين الناخبين المسلمين لهم. وكلما استولى الجيشُ على السلطة عاثَ في خدمات الحج بذريعة أنها تنتهك التزامَ أتاتورك بالمبادئ العلمانية والغربية.

على أن من أهم الشواهد على سياسة الحج في تجاهُل الواقع الاقتصادي هو حالة إيران في حقبة ما بعد الثورة. ففي عهد الشاه، كان تطوُّر الحج في إيران متماشياً مع إنتاج النفط، كما هو الحال في معظم الدول المصدِّرة للبترول. وقد عملَ الخبراءُ في حكومة الشاه على كبح تنامي الحج، متتبِّعين التزايدَ التدريجيَّ في عدد براميل النفط المصدَّرة بدلاً من مراقبة الارتفاع الخاطف في العائدات. وجاءت الثورة الإسلامية لتفصل بين التخطيط والحج، فضاعفت حجمَ الحج في وقتٍ كانت فيه الصناعةُ الإيرانية تُدَمَّر تدميراً في الحرب مع العراق. لقد رأى حكامُ إيران بعد الثورة في إعادة تنظيم الحج شكلاً مثالياً لتوطيد مبادئ الثورة الإسلامية ونشرها إلى الخارج. وعلى مدى عقدٍ من الزمن كانت إيران هي الدولة الوحيدة في العالم التي يُرى فيها تنامي الحج مصحوباً بانهيارٍ اقتصاديٍّ بدلاً من التطوُّر.

إفريقية: ساحلان وحجّان

في الدول الإفريقية المجاورة للصحراء الكبرى تبقى معدَّلاتُ الحج قريبةً من المعدَّل الدولي. وتؤلِّف جملةُ سكان هذه الدول نحو 10 بالمئة من مجموع

مسلمي العالم، وغالباً ما لا تخرج نسبةُ الحجّاج منهم عن هذه النسبة من مجموع الحجيج. إلا أن الحج أقوى بكثيرٍ في غرب إفريقية، حيث انتشر الإسلامُ انتشاراً واسعاً على أيدي السكّان الأصليين، منه في شرقها، حيث ما تزال البلادُ محدودةً بأراضٍ ساحليةٍ محيطةٍ بها وترتبط بالجزيرة العربية وجنوب آسيا (الشكل A 7- 4).

يُذكَر أن التفاوت في معدلات الحج في شرق إفريقية أكبر بكثيرٍ منه في غربها. ففجوة التفاوت بين نيجيريا والسنغال صغيرةٌ جداً مقارنة بالهوّة التي تفصل جنوب إفريقية عن إثيوبيا. ذلك لأن رحلة الحج من غرب إفريقية تستغرق مسافاتٍ شاسعةً وسلسلةً عريضةً من المجموعات العِرقية والطبقات الاجتماعية المختلفة.

ويعتمد الحج في معظم أجزاء إفريقية اعتماداً كبيراً على مآل سلعٍ معيَّنةٍ في السوق الدولية. وفي العديد من البلدان يكون مسارُ الحج مطابقاً لمسار سلعةٍ واحدةٍ من الصادرات – الذهب في جنوب إفريقية، والنفط في نيجيريا، والفول السوداني في السنغال.

كذلك تمثِّل توجُّهاتُ الحج الإفريقية درجةَ قدرة الحكومات على تنظيم أسواق السلع وحماية المستهلكين من مختلف مظاهر التشويش. فقد كان الاستقرارُ النسبيُّ للحج في السنغال من نتائج إصرار الحزب الاشتراكي على حماية زارعي الفول السوداني من تدهور نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات على محاصيلهم المعدَّة للبيع والتصدير. وكان الدعمُ الحكومي لاقتصاد الفول السوداني يعني تحويلَ الموارد عن المدن المكتظّة ورفعَ مستوى الديون الخارجية. ومع ذلك واصلت الحكومةُ تقديمَ المعونات لدعم القوة الشرائية في الأرياف، ولاستمالة الجماعات الصوفية الواسعة الانتشار، والمسيطرة على الانتخابات في المناطق الريفية. وقد اجتمعت سياسة الحج مع السياسة الزراعية لضمان بقاء الاشتراكيين في السلطة، وفي الوقت نفسه

لإذكاء مشاعر المعارضة لهم في المدن، فأدّى ذلك في نهاية المطاف إلى هزيمتهم في الانتخابات التي جرت سنة 2000[14].

وخلافاً لحالة السنغال، كان من المتعذّر على حكومتي نيجيريا وجنوب إفريقية حماية اقتصادهما من صدمات أسواق النفط والذهب. صحيحٌ أن الحج قد ازدهر في كلتا الدولتين، ولكن على أساسٍ غير وطيدٍ جلبَ مع الخير احتمالاتٍ لا يمكن التكهُّن بها. وفي نيجيريا كان المجتمع المسلم يسيطر على النصف الشمالي من البلاد ويستأثر بالمناصب العسكرية العليا. ثم إنه أوجَدَ نظاماً من مجالس تقوم على شؤون الحج وتموِّلها الدولة، غايتُها توفير الخدمات الأساسية والمعونات المالية حتى في أوقات الفتور الاقتصادي.

لكن مسلمي جنوب إفريقية أقليّةٌ صغيرة من الملوَّنين الذين ينحصر تجمُّعهم أساساً في كيب تاون وديربان – وهم منحدرون من جماعاتٍ مالاوية أبعدَها الهولنديون، وكذلك من عمّالٍ ممهَّنين استجلبهم البريطانيون من الهند[15]. وبشيءٍ من التأثير في السياسة "السوداء" أو "البيضاء" اضطُرَّ المسلمون في جنوب إفريقية إلى تمويل الحج بأنفسهم ومن مواردهم الخاصة على وجه الحصر، حتى بعد سقوط سياسة التمييز العنصري. وهكذا نجد أن معدَّلات الحج مستقرّةٌ في السنغال، ومضطربةٌ في نيجيريا، وأكثر اضطراباً في جنوب إفريقية[16].

وفي غرب إفريقية ثمة وجهٌ مثيرٌ للتغاير بين منطقة السهلِ Sahel (الرقعة الجافة الواقعة عند الطرف الجنوبي للصحراء الكبرى بين السنغال غرباً وإثيوبيا شرقاً) وساحل الأطلسي. فقد وُجد أن رحلات الحج أنشط بكثير في السهلِ برغم مستويات المعيشة المتدنّية فيها وتعرُّضها الدائم للجدب والجفاف. وفي تشاد وبوركينا فاسو، حيث معظم المسلمين من المزارعين الفقراء، تزيد معدَّلاتُ الحج أربعةَ أضعافٍ على معدَّلاته في ليبيريا وسيراليون، حيث يؤلِّف المسلمون أقلّياتٍ مدنيَّةً موسِرةً إلى حدٍّ ما.

وقد شَهِدَ معظمُ القرن العشرين ملايين الحجاج من السهلِ ينتقلون من مكة وإليها على طُرُقٍ برّيةٍ ممتدَّةٍ من حوض النيجر عبر السودان وإثيوبيا. وكانت رحلاتهم طويلةً ربما استغرقت السنوات، إذ كثيراً ما كانوا يتوقفون للعمل في مستوطناتٍ دائمةٍ للحجيج مقامةٍ لإيواء المهاجرين من مختلف أرجاء غرب إفريقية. وحتى بعد أن تقاربت المسافات إلى مكة بتوفُّر وسائل السفر جوّاً، ما زالت السهلِ تتمتع بمعدّلات حجٍّ أعلى من جيرانها من الدول الأطلسية. ولئن تلاشت نقاط الاتصال البريّة بين غرب إفريقية والجزيرة العربية، فقد خلَّفت تراثاً باقياً يحكي نشاطاً واندفاعاً للحج في مجتمعاتٍ كانت على احتكاكٍ بها. وغرب إفريقية هو الجزء الوحيد من عالمنا اليوم، الذي يظلُّ قربُه من مكة المكرمة مَعْلَماً يومئ إلى نشاطٍ للحج أكثر مما يشير إلى الدخل الفردي.

وفي شرق إفريقية يبدو الحجُّ أضعف بكثير، مع أن المسلمين هناك أكثر رخاءً وأقرب موقعاً من مكة المكرمة. وكثيرٌ من مسلمي هذه المنطقة ينحدرون من مهاجرين هنود، منهم شيعةٌ من أتباع آغا خان، وهم ملتزمون عموماً بتقاليد صارمة تركِّز على مجتمعاتهم الضيِّقة أكثر من انغماسها في العالم الإسلامي الرحب. وبمقارنة هؤلاء بالمسلمين في غرب إفريقية يظهر أن لديهم حظوظاً أوفر لأداء الحج، إلا أنهم لا يبدون كبير اهتمام لاغتنام هذه الفرص[17].

إضافة إلى ذلك تواجِه رحلاتُ الحج في شرق إفريقية قيوداً سياسيةً معيقةً أو مثبِّطة. فالمسلمون هناك أقلّياتٌ عِرقيَّةٌ ودينية غالباً ما تُعَدُّ دخيلة، ولاسيما في ظلّ القبضة الخانقة التي يفرضها الاستعمارُ الحديث على الاقتصاديات المحلّية. ولا يستثنى من ذلك حتى أصحاب الثروات المتواضعة؛ فهم أيضاً عرضةٌ لجور حكوماتٍ شوفينية تحقِّق منافع من ارتباطاتهم التجارية، في الوقت الذي تحوِّلهم فيه إلى كباش فداءٍ مغرَّرٍ بهم.

ويتمكَّن مسلمو شرق إفريقية من التغلُّب على هذه المخاطر في بعض البلدان دون بعض. ويظهر أثر هذا التغاير جليّاً في النماذج المتخالفة لإقبال دول هذه المنطقة على الحج. ففي كينيا وموريشيوس، حيث تتعاون المصالحُ التجاريةُ المهاجرة مع الساسة القوميين، يتنامى الحجُّ بثبات؛ في حين لم يتعافَ الحجُّ في تانزانيا من العنف الطائفي الذي صاحبَ الاستقلال والإطاحة بالسلطنة العربية في زنجبار.

وفي أوغندا وفَّر إدي أمين للمسلمين سُبُلَ الغنى السريع، ليقوم بعد ذلك بترحيلهم بالجملة، كما حاول شراء بعض المعتنقين للإسلام عن طريق الإنعام عليهم بمناصب حكوميةٍ وحجٍّ مجاني. وبعد سقوطه وجدَ في المملكة العربية السعودية حمىً آمناً لنفسه؛ أما المسلمون فقد طُرِدوا من أوغندا كردٍّ فعل عنيف على كلِّ ما هو أجنبيٌّ وإسلامي.

حجّاج الغد: قادمون جُدُد وقادمون متأخِّرون

تمثِّل أوربا والأمريكتان وأستراليا ومجموعةُ الدول الشيوعية السابقة الحدودَ الجديدةَ للحج (الشكل A 8- 4). وقد غدت لندن بمنزلة عاصمةٍ للحج في أوربا، إذ انطلق الحجُّ في بريطانيا في حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي على إثر التدفُّق السريع للمهاجرين من دول الكومنولث. وبحلول سنة 2000 صارت المملكة المتحدة توفد 20.000 حاجٍّ إلى مكة سنوياً بصورةٍ منتظمة، وهذا ما حملَ الحكومة البريطانية على فتح أول قنصليةٍ أوربيةٍ في جُدَّة لمعالجة مسائل الحج حصراً[18].

وقبل أن تصبح لندن مركز الحج الأوربي، كان مركزه بلغراد وساراييفو. وخصَّ الرئيس تيتو الحجَّ برعايته الشخصية بهدف توطيد التحالف مع المسلمين في داخل يوغسلافيا وخارجها. وقد أدّى الحجُّ إلى توكيد هويةٍ سياسيةٍ بوسنيةٍ مستقلّة في وجه مطامح القوميين من الصرب. وكانت تلك إشارة عزَّزت قيمة يوغسلافيا الاعتبارية ضمن حركة عدم الانحياز.

واستطاع تيتو – بإرسال حجّاجٍ إلى مكة وطَلَبةِ لاهوتٍ إلى القاهرة – أن يُظهر للعالم الثالث أن اشتراكيَّتَه لم تكن لها صلة بعمليات الاضطهاد الديني التي كانت تمارس في سائر دول الكتلة الشيوعية آنذاك[19].

ومقارنةً ببريطانيا، لم يكن الحجُّ في فرنسا قد انطلق إلا قليلاً جداً. فمع أن المسلمين في فرنسا مقيمون في واحدٍ من أكثر مجتمعات أوربا انفتاحاً ورخاء، لم تكن فرصُهم لأداء مناسك الحج إلا أكثر بقليلٍ من فرص أهل البوسنة وكوسوفو قبل انقسام يوغوسلافيا. ولم يحصل المسلمون في فرنسا حتى الآن على أي شيءٍ يقارب القبولَ الاجتماعي والاعترافَ السياسي الذي حصلوا عليه في بريطانيا منذ عشرين سنة. وفي حين استطاع مسلمو بريطانيا إقامةَ عددٍ كبيرٍ من المؤسسات الطوعية التي تتواصل مع مؤسسات الدولة، كان مسلمو فرنسا في مواجهة الساسة العنصريين وقوات الأمن العدائية[20].

حتى لكأن واقع الحال في بريطانيا وفرنسا ويوغوسلافيا يشير إلى أن قوة الحج مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بدرجة التسامح الديني الذي تبديه المجتمعاتُ الأوربية للأقلّيات المسلمة. وإن التفاوت الكبير في درجات التسامح الديني يعبِّر عن تقاليد دينيةٍ في البلاد المضيفة أكثر بكثيرٍ من تعبيره عن الخصائص المميّزة للمسلمين فيها. ويبلغ القبولُ الاجتماعي وفعاليةُ الحج لدى المسلمين في أوربا حدَّهما الأقصى في الشمال البروتستانتي، ويكونان أقلَّ درجةً في الجنوب الغربي الكاثوليكي، وأضعف ما يكونان في الجنوب الشرقي الأرثوذوكسي. ومنذ سنة 1970 توسَّعت رقعةُ الحج لتستغرق معظم أرجاء إسكندنافية، في حين تقلَّصت رقعته في آيبيريا ودول البلقان.

أما في الأمريكتين وأستراليا فقد بدأ تنامي الحج متأخِّراً، إلا أنه ارتفع بصورةٍ مذهلةٍ بعد الثمانينيات من القرن العشرين. وارتفعت معدَّلاتُ الحج في كندا وأستراليا بسرعة إلى مستوى المعدَّلات الدولية، وأصبح

المهـاجـرون الهنود الأثرياء في ترينيـداد روّادَ الحج بلا منازع في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

ويلاحَظ أن المسلمين في الولايات المتحدة قد بدؤوا للتّو بالانضمام إلى شبكة الحج بالرغم من كثرة وكلاء السفر الذين يعرضون رحلات حجٍّ كاملةً في جـمـيع المدن الكبـيـرة. ومن المرجَّح أن يتناقص هذا التـوجُّـه المخـالف للولايات المتحدة مع استقرار وضع المهاجرين وانضمام مزيدٍ من المسلمين الأمريكيين الإفريقيين إلى الاتجاه الإسـلامي السائد. في هذه الأثناء يُنتَظر لمعدَّلات الحج في الولايات المتحدة أن تستمرَّ في الزيادة لتلحق ببقية العالم الصناعي[21].

يُذكَر أن البلدان التي بقي تطوُّر الحجّ فيـهـا أضعفَ ما يكون هي دول الكتلة الشيوعية السابقة، ولاسيما روسيا[22] وآسيا الوسطى[23] والصين[24]، علماً بأن جميع هذه الدول بدأت في حقبة التسعينيات من القرن الماضي بإرسال وفودٍ رمزية إلى مكة المكرمة لإعادة بناء اعتبارها في المحافل الدولية بعد عقودٍ من الاضطهاد الديني. ومع ذلك فقد كانت حركةُ الحكومات في كلِّ حالةٍ بطيئةً جداً خشية قيام المناوئين السياسيين باختلاق حجٍّ غير منضبط.

وليس من بين هذه الدول ما توافق على أكثر من بضعة آلافٍ من طلبات الحج كلَّ عام، ومن ثَمَّ فإن نحواً من 10 بالمئة من المسلمين في العالم ما زالوا في الواقع يُمْنَعون من أداء الحج. بل ليس ثمة ما يشير إلى أن هذه الدول ربما تميل إلى الترخُّص في سياساتها بهذا الشأن في المستقبل المنظور. فما دامت موسكو تحارب الانفصاليين في الشيشان وداغستان، وما دامت جمهورياتُ آسيا الوسطى تتصدّى لعمليات التسلُّل من أفغانستان وإيران، وبكين تسحق حركاتِ التمرُّد في شينجيانغ، فأغلب الظن أن مكة ستظلُّ أُمنيَّةً يتعذَّر على أولئك المسلمين نيلها لسنواتٍ قادمة.

تفسيرات للمشاركة بالحج:

نماذج موسمية اجتماعية

ثمة تفسيراتٌ كثيرةٌ لدرجات التفاوت الكبيرة في فعالية الحج مع مرور الزمن وتعدُّد البلدان. ما هي إذن أفضل نماذج التنبُّؤ بالمشاركة في الحج؟ وما درجة ملاءمتها وثباتها تبعاً للأزمنة والأمكنة؟

من بين أكثر التفسيرات شيوعاً تفسيران لا علاقة لهما البتة بالاقتصاد والثقافة والسياسة؛ بل إنهما يركِّزان على التغيُّرات المناخية الدوريّة، وعلى حدثٍ فلكيٍّ اتّفاقي. فيرى كثيرون أن حجم الحج ظاهرةٌ موسمية - أي إن الحج مرتبطٌ بعلاقةٍ عكسيةٍ مع درجة الحرارة في المملكة العربية السعودية: يتعاظم عندما تكون درجاتُ الحرارة في المملكة معتدلة، ويتناقص عندما تكون مرتفعةً ارتفاعاً شديداً.

ولما كان الحجُّ محكوماً بالتقويم القمري، فإن الحجَّ يتناوب فصولَ السنة كلّها. ويلحظ مَنْ يعتمدون التقويمَ الشرقي (اليوليوسي) أن الحجَّ يبدأ كلَّ عامٍ أسبقَ بنحو أحد عشر يوماً عنه في العام السابق. وبناءً على ذلك، فإن الحج بحسب التقويم الشمسي يتّجه "نحو الخلف"، أي إنه يستغرق دورةً مدَّتها خمسٌ وثلاثون سنةً قبل أن يبدأ في اليوم نفسه من جديد. فإذا أخذنا في الحسبان شمسَ الصيف اللاهبةَ في المملكة العربية السعودية أدركنا بداهةً لماذا يحاول الحجّاجُ التحكُّمَ في أوقات حجِّهم بحيث يتجنَّبون أداءه في الصيف ما استطاعوا.

أما العاملُ الفلكي فاحتمال التنبُّؤ به أقلُّ بكثيرٍ من عامل الطقس. إذ يعتقد كثيرٌ من المسلمين أن الحج يحمل قيمةً كبيرة وبركاتٍ خاصةً إذا صادف الوقوفُ بعرفة يومَ جمعة، فذهب بعضُهم إلى تسميته "الحج الأكبر" الذي ينعم فيه الحجاجُ بمثوبةٍ روحيةٍ تفوق الأيام الأخرى مئةَ مرة. وهذا

الرأي شائعٌ في عموم العالم الإسلامي، إلا أنه أكثر شيوعاً في جنوب وجنوب شرق آسيا.

لكن المشكلة تكمن في أنه لا يمكن التنبُّؤ مقدَّماً وعلى وجه الدقة بأن يوماً بعينه من أيام الأسبوع يكون بدايةً للحج. ففي بعض السنين قد تتساوى الاحتمالات في أن يصادف يومُ عرفة يومَ جمعة، ثم يتبيَّن أنه يوم الخميس أو السبت، لأن ذلك كلَّه يعتمد على رؤية الهلال الجديد الذي يحدِّد بداية شهر ذي الحجة – شهر الحج، وتتعذَّر معرفة ذلك بالطبع إلا بعد أن يكون الحجيجُ قد حزموا أمرهم ووكَّدوا برامجَ سفرهم.

على أن توجُّهات الحج على مدى القرن العشرين لم تُثْبِت صحةَ أيٍّ من الفرضيَّتين: المناخية والفلكية[25] (الشكل A 9- 4)؛ فقد لوحظ أن معدَّلات الحج كانت تهبط مع ارتفاع درجات الحرارة حيناً وترتفع معها حيناً آخر. وبالمقابل تزامنَ انخفاضُ درجات الحرارة مع ارتفاعٍ في عدد الحجيج في بعض السنوات، وانخفاضٍ في عددهم في بعضها الآخر. وتشير الإحصائياتُ إلى أن الحجَّ ودرجةَ الحرارة قد سارا في اتجاهين متخالفَيْن قبل سنة 1945 وبعد سنة 1965، تماماً كما تتنبأ فرضيةُ الدورات الموسمية، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في السنوات التي تخلَّلتهما، عندما تراجعت معدَّلاتُ الحج بفعل الحروب والفتور الاقتصادي، فتدفَّقت أعظمُ الحشود في أحرِّ الشهور، وتضاءلت في أبردها.

وفيما يقال عن خصوصية يوم عرفة إذا صادف يومَ جمعة، ليس ثمة ما يشير إلى أن اليوم من أيام الأسبوع من شأنه أن يسبِّب اختلافاً في عدد الحجيج. وتُظهِر الإحصائياتُ أنه من بين مرات الحج الاثنتين والستين الواقعة بين سنتي 1928 و1987 صادفَ الوقوفُ بعرفة يومَ جمعة إحدى عشرة مرة، كانت معدَّلاتُ الحج في ثلاثٍ منها فقط (الأعوام: 1955 و 1978 و1983) أعلى من المعتاد؛ وفي خمسٍ منها (الأعوام: 1935 و 1942 و 1947 و 1950

و1958) متماشيةً مع المعدّلات المعتادة؛ إلا أنها في ثلاث مرات (الأعوام: 1963 و1968 و 1971) كانت أدنى من المعتاد بكثير. أي إن يوم الجمعة على صعيد عرفة لم يكن فعلياً ذا أثرٍ في زيادة عدد الحجيج.

أما التفسيرات الاجتماعية العلمية لفعالية الحج فتتناول الجوانبَ الاقتصادية والجغرافية والدينية. فالحج يتطلَّب مالاً ووقتاً وقدرةً جسدية، وهو لذلك ليس متيسِّراً للكثرة الكاثرة من المسلمين. وعلماء المسلمين مجمعون تقريباً على أن الحجَّ غير واجبٍ على مَنْ خشيَ العنتَ على نفسه أو على أهله، وهو – من الناحية العملية والمبدئية – ليس واجباً مطلقاً، بل مقصوراً على المستطيع مالياً وجسدياً، القادر على احتمال رحلة الحج بدرجةٍ معقولةٍ من الأمان والراحة.

ولا يخفى على كلِّ حاجٍّ أن مكة تجتذب المعوزين والعجزة بأعدادٍ كبيرة، وأن كثيراً من الحجاج يتوقون إلى إنفاق بقية أعمارهم في "بيت الله" ودخول الجنة في الحال. ولعلَّ هؤلاء هم أكثر الحجاج التزاماً، مع كل ما يستلزمه ذلك من حشد طاقاتٍ وموارد غير متاحةٍ لمعظم المؤمنين.

ولطالما كانت عقبةُ الحج الكأداء منذ قرون عقبةً جغرافية؛ فقد أطالت المسافاتُ أمد السفر وزادت في نفقات رحلة الحج، إضافةً إلى مضاعفة احتمالات التعرُّض للمخاطر – من تحطُّم المراكب في عُرض البحار، والهلاك من الأمراض ولاسيما الطاعون، وإغارة القراصنة، وشدة الإعياء. بل إن زيادة المشقَّة في الأصقاع النائية من الأرض عُدَّت بحدّ ذاتها باعثاً للكثيرين للقيام برحلة الحج، من منطلق أن الإمعان في التضحية يستتبع مزيداً من الثواب. فكان الحجاجُ القادمون من أسبانيا وغرب إفريقية والهند والملايو والصين محلَّ إكبارٍ واحترام لما يتميَّزون به من جرأةٍ وتقوى، سواء داخل بلادهم وفي طريقهم إلى مكة المكرمة.

أما اليوم فكثيراً ما يشكو الناسُ من أن السفر بطريق الجو أو عن طريق الرحلات السياحية الشاملة قد نَسَخَ قسطاً كبيراً من وعثاء الحج وحوَّله إلى ما يشبه رحلة للتسوُّق ليس غير. والحقيقة أن المعدَّلات العالية للوفيات في السنوات الأخيرة تُظهِر أن الحجاج مازالوا عرضةً لكثيرٍ من الأخطار السابقة، إضافةٍ إلى أخطارٍ لم تكن موجودةً من قبل، كضربات الشمس وحالات التجفاف المهلكة، بل إن عدداً أكبر من الأرواح تزهق اليوم دوساً بالأقدام أو من انفجار مواقد. ويبدو أن معظم الحوادث التي تسبِّب تهديداً حقيقياً للحياة غالباً ما تقع في مكة لا على الطريق. وقد باتت سلامةُ الحاجِّ اليوم لا تعتمد على مقدار طول رحلته كما كانت، بقدر اعتمادها على درجة جودة مكان إقامته والخدمات الطبية التي يستطيع أن يتلقّاها في المدن المقدسة.

كذلك يَظهر من تحليلٍ زمنيٍّ لمعطياتٍ دوليةٍ تتناول المشاركة في الحج أن الأهميةَ النسبية للاقتصاد والجغرافيا والثقافة قد تغيَّرت بدرجةٍ ملحوظة بين عامي 1961 و1987[26] (الشكل A 5- 4). وتتفاوت النتائجُ قليلاً تبعاً للبلدان المدروسة إفرادياً، إلا أن التوجُّهات العامة تبقى واضحةً تماماً. وقد وُجد أن أقوى عوامل التنبُّؤ بمدى الإقبال على الحج هو الدخل الفردي، وأن أضعفها هو البُعد عن مكة المكرمة.

على أن التغيُّر الحاسم هو تلاشي عامل البُعد كعائق للحج. فلو عدنا إلى مطالع عقد الستينيات من القرن الماضي، عندما كان نحو 75 بالمئة من الحجيج يسافرون بحراً وبرّاً، أدركنا أن عامل البُعد كان عائقاً حقيقياً. لكن بعد مرور أقل من ثلاثين سنة بات العائق الرئيسي متمثلاً في ثمن بطاقة الطائرة وتكاليف الحجز الفندقي. ثم ظهرت الجالياتُ الإسلامية في أوربا والأمريكتين وأستراليا، وانضمَّت إلى شبكة الحج الدولية. إلا أن انضمامها إليها لم يكن بالسرعة التي قد تُنتَظَر من مدخولاتها العالية.

ويرى كثيرٌ من المسلمين أن الحج لا يمكن أن يزكو ويتنامى إلا في بيئةٍ تتيح للإسلام نفسه أن يزكو ويزدهر. واعتقادهم هذا قائمٌ على أن المجتمعات

التي يسودها الطابع الإسلامي تُفْرِد للحج قيمةً أعلى مما تفرده له مجتمعاتٌ أخرى لا حظوة كبيرة فيها للإسلام. وعندما يكون المسلمون أغلبيةً أو جماعةَ ضغطٍ ذات أثرٍ ونفوذ، يمكنهم أيضاً اجتذاب الدعم لبرامج ترفد الحجَّ بمعوناتٍ مالية تجعله في متناول أفرادٍ من المسلمين لم يكونوا ليستطيعوا أداء فريضتهم لو أنهم اعتمدوا على إمكاناتهم الخاصة فحسب.

ولئن كانت أهمية الحج النسبيّ لجملة المسلمين في فعالية الحج تتزايد باطّرادٍ على مستوى العالم، فهي ليست كذلك في الدول الآسيوية والإفريقية حيث تستقرّ الغالبية العظمى من الحجيج. فالضعف السياسي والمؤسساتي للأقلّيات المسلمة من شأنه أن يخفِّض المنافع التي قد تُجنى في سبيل الحج. وعلى نطاقٍ شامل نرى أن مجرَّد العيش في مجتمع مسلم بات مشيراً قوياً متزايد التأثير في فعالية الحج منذ سنة 1960، ثم ليصبح في مستوى أهمية الدخل الفردي بحلول سنة 1975.

ويلاحَظ أثرُ تفاوت الدخل في المشاركة في الحج على أَشُدِّه في الدول الآسيوية غير العربية، وأضعفُ ما يكون في غرب إفريقية. أما في آسيا فكان لوجود الثروة الدور الأول في إلغاء العامل الجغرافي، فغدا البُعد عن مكة – كمعيار محدِّدٍ لمدى الإقبال على الحج – أمراً غير ذي بال (الشكل A 10- 4). وبالاتجاه شرقاً من تركيا وإيران، هبطت معدَّلاتُ الحج في جنوب آسيا، إلا أنها سرعان ما ارتفعت من جديد في الدول الناطقة باللغة المالاوية الواقعة على الطرق التجارية بين المحيطين الهندي والهادئ، مع العلم بأن آسيا هي المنطقة الوحيدة التي يتزايد فيها احتمالُ أداء المسلم للحج مع البُعد عن المدن المقدسة. ويعود ذلك في المقام الأول إلى الازدهار المتنامي في ماليزيا.

وأما غرب إفريقية، بالمقابل، فهي المنطقةُ الوحيدة التي يكتسب فيها العاملُ الجغرافي أهميةً كبرى (الشكل 4A.11)، إذ ما زالت مشاركةُ هذه الدول في الحج تعبيراً عن روابط تاريخيةٍ قديمةٍ بالجزيرة العربية، تكوَّنت

عن طريق أجيالٍ من الحجّاج المهاجرين الذين عاشوا هناك وانتقلوا عبر طرقٍ بريّةٍ إلى البحر الأحمر. ويلاحَظ أن معدَّلات الحج في غرب إفريقية تتناقص مع البُعد عن مكة المكرمة، مع أن السفر جوّاً قد حلَّ محلَّ النقل البرّي معظمه منذ نحو ثلاثة عقود.

ومما يجدر ذكره أن الرحلات الدولية المنطلقة من هذه المنطقة بالذات هي من أعلى الرحلات أجراً في العالم. وهذا ما حدا بعضَ الحكومات على امتداد ساحل الأطلسي، حيث تكاليف السفر الجوّي أعلى ما تكون، على عرض أجورٍ مخَّفضةٍ على الخطوط الجوّية الوطنية. غير أن هذا التدخُّل الحكومي حصلَ فقط في السنغال وغامبيا وغينيا - حيث المسلمون أغلبية - ولم يحصل في ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو، حيث لا يتمتع المسلمون بهذا المستوى من النفوذ السياسي.

الدور المتنامي وغير المتكافئ للإناث من الحجيج

تمثِّل المشاركةُ الأنثويةُ بُعداً خاصّاً للحج يُظهِر للعيان الأثرَ الدائم للثقافة. إن تنامي الحج كان على الدوام مصحوباً بارتفاعٍ مطَّردٍ في نسبة عدد الحجيج من الإناث. ففي مطلع عقد الستينيات الماضي لم يتجاوز عددُ الإناث 30 بالمئة من مجموع الحجاج؛ وبعد ثلاثة عقود ارتفعت النسبة إلى 45 بالمئة. ومع أن هذه الفجوة بين الجنسين قد تقلَّصت عالمياً على وجه العموم، إلا أنها ما زالت موجودةً في كثيرٍ من البلدان الكبيرة والمنقسمة ثقافياً، حيث يعبِّر التفاوتُ الإقليميُّ لحجِّ الإناث عن مجتمعاتٍ منقسمةٍ ذات رؤىً متعارضة فيما يتَّصل بموقع النساء والحرية التي يستأهلنها.

وعلى نطاقٍ عالمي، ترتفع النسبةُ المئويةُ للإناث من الحجاج تبعاً لتزايد معدَّلات الحجّ الوطنية (الشكل A 12- 4). إلا أن هذه الرابطة ضعيفة، فلا يمكن القول بأن توفير فرصٍ أكبر لأداء الحج يعني توفير فرصٍ أكبر للإناث. إن التطوُّر الاقتصاديَّ كفيلٌ بتحسين فرص الجميع للسفر إلى مكة المكرمة، مع أن الذكور ذوو حظٍّ أوفر في ذلك من الإناث.

وقد وُجد أن دور النساء أقوى ما يكون في مناطق جنوب شرق آسيا والهلال الخصيب وشرق إفريقية. وتشير الإحصائيات إلى أنه في منتصف عقد السبعينيات من القرن الماضي ألَّفَت الإناثُ أغلبيةَ حجاج ماليزيا وتايلاند وسنغافورة ولبنان وفلسطين والبحرين وجنوب إفريقية وموريشيوس ومدغشقر وتشاد. أما غلبة عدد الذكور فإنها أعلى ما تكون في جنوب الجزيرة العربية وغرب آسيا وجنوب أوربا، إذ لم تتجاوز نسبةُ عدد الإناث 20 بالمئة من مجموع حجاج اليمن الشمالي وأفغانستان وبنغلادش ويوغوسلافيا والبرتغال وأسبانيا؛ في حين كانت نسبةُ عددهن أقلَّ من 30 بالمئة من جملة حجاج إثيوبيا وإفريقية الوسطى وسيراليون وتركيا واليونان وكندا والولايات المتحدة.

وترتبط مشاركةُ الإناث في الحج ارتباطاً وثيقاً بالنسيج الأُسريّ والهجرة ومستويات الفقر. فإن عدد الإناث من الحجاج يكون أندر ما يمكن في المجتمعات القبلية، ولاسيما في جنوب الجزيرة العربية والمناطق الجبلية الواقعة بين شرق تركيا وغرب الباكستان حيث تسود حياةُ البداوة وسلطةُ الرجل؛ على حين وُجد أن عدد الإناث يؤلِّف أغلبيةً في مجتمعات جنوب شرق آسيا التي تشتغل في الزراعة وركوب البحر أكثر ما تشتغل، حيث يُصان ميراثُ المرأة بحكم العادات والتقاليد المحلّية المتعارفة، وحيث يتناوب الرجالُ والنساءُ الاضطلاعَ بالشؤون المنزلية على قدم المساواة. ويلاحَظ أن جوانبَ التغاير بين مجتمع البداوة ومجتمع ركوب البحر واضحةُ المعالم إلى حدٍّ بعيد – حتى لكأنهما نموذجان خالصان من المثاليات المتناقضة المتمثِّلة بالحكم المطلق للرجل والمساواة بينه وبين المرأة، وكلاهما فاشٍ في الحياة العائلية للمجتمع الإسلامي برمَّته.

أما الهجرة على نطاقٍ واسع فقد تسهم في تشجيع إقبال الإناث على الحج، كما قد تسهم في كبحه. فيلاحَظ ندرةُ الإناث من الحجاج عندما يكون المهاجرون المسلمون في معظمهم قادمين مؤقتاً بقصد العمل بعيداً عن

أهليهم، أو جاليات مقيمة. وكان هذا هو النموذجُ السائد في معظم أرجاء أوربا والأمريكتين وأستراليا حتى حقبة التسعينيات من القرن الماضي. على أن نسبة الإناث كثيراً ما ترتفع إلى 50 بالمئة من إجمالي عدد الحجيج الوافدين من الجاليات المسلمة العريقة فيما وراء البحار، من أمثال هنود شرق إفريقية والكاريبي. ويؤلِّف النساءُ أغلبيةً أيضاً بين اللبنانيين والفلسطينيين – وهم من الجنسيات التي تتميز بمعدّلات هجرة عالية للمهنيين وأصحاب الأعمال من الذين يحتفظون بإقاماتٍ مزدوجة، ويؤدّون الحج باعتبارهم مواطنين لبلادهم الأصلية.

كذلك تؤثِّر الأحوالُ الاقتصاديةُ في حظوظ الإناث لأداء الحج بقدر ما تؤثِّر في حظوظ الذكور ولكن بطريقةٍ مختلفة. فلئن كانت فرصُ الحج المتاحةُ للذكور قليلةً في البلدان الفقيرة، فأحرى بها أن تكون معدومةً أو شبه معدومة للإناث. وفي أغلب البلدان يفضِّل الرجالُ الحجَّ مصطحبين زوجاتهم؛ فإذا حالت أسبابٌ ماليةٌ دون ذلك فغالباً ما يقوم الرجلُ بحجٍّ إفرادي، آملاً في أن يتاح لزوجته الحجُّ في عامٍ قادم. وغنيٌّ عن القول إن الزوج الذي يقتنص الفرصة لنفسه فقط بسببٍ من ضعفٍ في أحوال أسرته الاقتصادية إنما يقضي عملياً على إمكانات زوجته لأداء فريضة الحج في المستقبل. فإذا وصلت الحالُ إلى اتخاذ قراراتٍ عائليةٍ حاسمةٍ بشأن الحج، فإن الفقر يخلق وضعاً اقتصادياً من شأنه أن يجعل النساء والولدان في أدنى لائحة الأولويات.

وفيما يقترب عددُ الإناث من بلوغ نصف عدد حجّاج العالم، فقد عادت الفجوةُ بين عدد الجنسين موجودةً لا بين الدول، بل من داخل كلٍّ منها. إذ كان مصدرُ أكبر الزيادات في إقبال الإناث من باكستان وتركيا وإندونيسيا، حيث مهَّدت كلٌّ من بناظير بوتو وتانسو تشيلر وميغاواتي سوكارنوبوتري السبيلَ للنساء المسلمات لقيادة أحزابٍ شعبيةٍ وحكوماتٍ ديمقراطية. ومع ذلك، وحتى في تلك الدول، كان تطوُّر الحج النسويّ متفاوتاً جداً – فهو أعلى من المعدَّل الدولي في بعض المناطق، وأدنى منه كثيراً في مناطق أخرى كثيرة (الجدول 1–4).

الجدول 1-4 تزايد عدد الإناث من الحجيج (النسبة المئوية للإناث من إجمالي عدد الحجيج)

معدلات لاحقة

العالم	34.5	34.0	1993	جنوب شرق آسيا 7.46، إفريقية 8.38، جنوب آسيا 9.34، الوطن العربي 5.34، غرب آسيا 8.26، أوربا 1.20
ماليزيا	53.7	55.4	1995 - 1991	--
إندونيسيا	43.7	52.3	1989 - 1985	سولاويسي 8.63، سومطرة 6.56، مالوكو 0.51، جاوة 5.49، نوسا تنغارا 0.35
نيجيريا	1.38	42.0	1999	لاغوس 7.50، كادونا 9.38
باكستان	34.8	41.2	1988 - 1985	البنجاب 4.46، السند 4.43، الحدود 3.28، بلوتشستان 7.17
تركيا	26.7	45.7	1993 - 1990	غربي أناتوليا 2.51، جنوب الشرق 1.41، البحر الأسود 9.35، شمال الشرق 0.29

إضفاء الصفة السياسية على الحج: ضيوفٌ للرحمن أم ضيوفٌ للدولة؟

مع أن سمة الحج هي على الدوام سمةٌ سياسيةٌ إضافةً إلى أنها دينية، فإن دمجه للسلطة والدين بات اليوم أكثر وضوحاً من أيٍّ وقتٍ مضى. إن ما يميِّز الحجَّ الحديث هو أنه مسألةٌ تخصُّ الدولة؛ فكلُّ تفاصيله ترسمها وتنظِّمها حكوماتٌ ومؤسساتٌ دوليةٌ تسعى إلى تحقيق مصالح خاصة في الداخل وفي شتى أنحاء العالم. وبالفعل قامت كلُّ دولة تضمُّ نسبةً معقولةً من المسلمين بنشر سياسةٍ للحج أملاً في أن تكون الخدماتُ الجديدةُ باعثاً على استمالة الحجاج وكسب تأييدهم، وأن تكون القيودُ الجديدةُ عاملاً لدرء أذى العابثين ومثيري الشغب المحتملين.

وتدرك كلُّ حكومةٍ في نهاية المطاف أن إدارة شؤون الحج مهمةٌ تنطوي على مخاطر جمَّة ومنافع غير مؤكَّدة، ذلك لأن الإسلام لا يجيز الوقوفَ في وجه مسلمٍ يرغب في زيارة "بيت الله".

كذلك تخضع سياسةُ الحج من كلِّ جوانبها للتدقيق المتواصل، إذ تكون الإجراءاتُ التي تُتَّخذ في شأن الحج - إذا بدت مسرفةً في التقييد والتمييز - محلَّ انتقادٍ واعتراض حتى من أقرب المؤيِّدين للحكومة. لذلك ترى أن الانتقاداتِ المتَّصلةَ بسوء إدارة الحج قمينةٌ بأن تبقي شعلةَ المعارضة السياسية متَّقدةً، حتى في ظلِّ أنظمة حكمٍ صارمة قد لا تتردَّد في قمع أي انتقاداتٍ من نوع آخر. إن بإمكان من يحكم الدولة أن يستعمل الحجَّ أداةً للسلطة والنفوذ، إلا أنه لا يستطيع بحال منعَ الآخرين من استعماله بدرجةٍ مماثلةٍ من النجاح.

ويلاحَظ أنَّ ظاهرة تسييس الحج أكثر شيوعاً في الدول الرائدة في إدارة الحج الحديث، وأنَّ تدخُّل الدولة في شؤون الحج عمليةٌ تدريجيةٌ تنتقل ببطءٍ وبصورةٍ غير ملحوظة من مجرد إعانةٍ حكوميةٍ إلى تنظيمٍ راسخ، ومن توجيهٍ للأسواق الخاصة إلى إيجاد مرافق احتكاريةٍ عامة، ومن تسلُّلٍ للنزعة الإدارية الدواوينية إلى بناء الإمبراطوريات والمبادئ القومية الصريحة.

وبمرور الزمن لا بدَّ أن تحشد وكالاتُ الحج نفوذاً واسعاً وتجمع ثرواتٍ طائلة، وأن توظِّف ميزانياتٍ ماليةً وكوادر بشريةً ضخمة، وأن تكون قادرةً على تصريف أمور ألوف الشركات الخاصة بل أخذ مكانها، وأن تدير استثماراتٍ هائلةً في مختلف القطاعات الاقتصادية، وأن تتحالف مع الساسة وجماعات الضغط في ائتلافاتٍ واسعةٍ تستغرق الأحزاب والوزارات والحكومة المحلّية.

وأهم من هذا كلِّه أن الجهات القائمة على إدارة الحج تتميَّز بالقدرة على الابتكار وحسن التمييز، فإليها يعود الفضلُ في إعادة صوغ الأسلوب الذي يؤدي فيه المسلمون الحج، بأن أفاضت على الحج قواعد مفصَّلة أكثر مراعاةً لأمور المراقبة والإشراف من توفير الخدمات.

من هنا جاءت مساعي جهات الحج الرسمية بتنظيم الشعائر في مكة المكرمة والمدينة المنوَّرة وتبسيطها، عن طريق الحضِّ على التخلّي عن

الممارسات المألوفة عُرفاً، التي لا تسهم إلا في إعاقة انسياب تدفُّق الحجيج بسهولةٍ وانتظام. وهنا ينبري المرشدون ورجال الشرطة لحثّ الحشود على اجتناب الإصرار على فعل ما لا يلزم من ممارسات كتقبيل الحجر الأسود، وثَنْيها عن التوقُّف في الموضع الذي يوجد فيه أثر قدم سيدنا إبراهيم عليه السلام على صخرةٍ عتيقة، وعن الصلاة عند قبر النبي ﷺ وصاحبَيْه في غمرة الزحام.

وكان العُرف أن يقضي الحجاجُ شهوراً في المدن المقدسة يخالطون فيها مسلمين من مختلف الدول والأعراق بحرِّيةٍ تامة. أما اليوم فقد اختُصرت رحلةُ الحج إلى ما قد يسمى جسراً جوِّياً ينقل مجموعاتٍ من السياح الأثرياء المنتَخبين، سرعان ما يُنتزَعون من المملكة العربية السعودية قبل أن تتاح لهم أية فرصةٍ للعبث أو إيقاع الأذى.

على أن أعلى ما يكون التعاملُ السياسيُّ في الحج شدَّةً في غضون وجود حملاتٍ انتخابية. إذ يتوجَّه قادةُ الأحزاب الحاكمة إلى خدمات الحج لمكافأة مؤيّديهم المخلصين، وصولاً إلى الناخبين المترددِّين بعد. وإن في التوزُّع الجغرافي والاجتماعي للحجاج إشارةٌ لافتةٌ لاستراتيجية نظامٍ ما في السيطرة – أي تقويمه لمجموعاتٍ تؤلِّف صلبَ جمهوره، ولمواطن الضعف التي تحتاج إلى اهتمامٍ خاص.

فمع اقتراب موعد الانتخابات تخرج الصحافةُ بمقالاتٍ تتناول فسادَ القائمين على إدارة شؤون الحج، وبرواياتٍ قاتمةٍ عن حجاجٍ وقعوا ضحايا لاحتيال وكلاء سياحيّين لا خَلاق لهم. فيما تصرُّ أحزابُ المعارضة على إجراء تحقيقٍ شاملٍ بالتجاوزات، زاعمةً أن تلك البيانات ما هي إلا غيضٌ من فيضِ الجور وانعدام الكفاءة في إدارة الحج. وكثيراً ما يتَّخذ قادةُ المعارضة من أحد مديري الحج غير المحصَّنين هدفاً للانتقاد. فإذا كان هذا المدير موظفاً معيَّناً كما هو الحال في تركيا، حاولوا تجريده من وظيفته بتوجيه اتهاماتٍ له

وإطلاق إشاعاتٍ عليه؛ وإذا كان عضواً في البرلمان كما في ماليزيا، بذلوا وسعهم في إلحاق الهزيمة به في دائرته الانتخابية.

وقد بات فن إدارة الحج الحديث معلوماً في شتى أنحاء العالم الإسلامي. إلا أن بعض الدول بادرت في إعلام عشرات البلدان التي تسعى إلى التعلُّم من تجاربها الخاصة. فكانت ماليزيا وباكستان رائدتين في تأسيس نظامٍ إداريٍّ مركزيٍّ حَسَن التمويل لشؤون الحج، وفي تحديد المعيار الدولي الخاص بتوعية الحجيج والخدمات الطبية والسفر الجوّي المدعوم مالياً من الحكومة، وذلك على مدى عَقدي الستينيات والسبعينيات الماضيَيْن. ثم قامت كلٌّ من تركيا ونيجيريا على الأثر باستحداث شركاتٍ احتكارية تتميز بالمرونة وتسمح بتفعيل المشروعات الخاصة. وكان هدفهما إظهار أن الحكومات التي تحكمها دساتير علمانية معلَنَة بإمكانها إطلاق برامج حجٍّ طموحة إذا هي عمَّمت المنافع على نطاقٍ واسع بين الناخبين والقائمين على الحملات.

وفي حقبة التسعينيات اعتمدت إندونيسيا عناصر من هذه النماذج مجتمعة، فاستطاعت بذلك إنشاء أكبر وكالة حجٍّ في العالم في صميم نظامٍ ديكتاتوري فاسد هو نظام سوهارتو. وقد ساعدها اقتصادُها المزدهر وعددُ سكانها البالغ 200 مليون على أن تكون أكبر مستفيدٍ من نظام الأنصبة النسبية الذي يربط تحديد عدد الحجاج بنتائج إحصائيات عدد السكان لكل دولة.

وقدَّمت كلٌّ من هذه الدول إسهاماً خاصاً فريداً لإغناء الجوانب التقنية والسياسية لإدارة شؤون الحج. وما برحت هذه البلدانُ نماذجَ دوليةً تحتذى[27]، آية ذلك ما تفعله وكالات الحج الفتيَّة بصورةٍ منتظمة من إرسال مراقبين إلى هذه المؤسسات العريقة لاكتساب الخبرة والاطلاع على أحدث المستجدَّات ومواكبة أفضل أساليب الإدارة. وقد عرَّفني مسؤولو الحج الماليزيون في كوالا لومبور شخصياً على زملاء من أوزبكستان وتركمانستان وهم بسبيل إنشاء مؤسساتهم الخاصة. وصرَّح لي هؤلاء بأنهم يزمعون زيارة إسلام آباد وأنقرة بعد مغادرتهم ماليزيا.

وبالفعل انتشرت الابتكاراتُ التقنية في هذا المضمار بسرعة وعلى نطاقٍ واسع؛ فاستحدثت باكستان أولَ نظامٍ حاسوبيٍّ لمعالجة طلبات الحج، وهذا يشمل التسجيل المباشر (على الخط) وعمليات الحجز على الخطوط الجوية لمستخدِمي شبكة الإنترنت. وطوَّرت إندونيسيا نظاماً دولياً مركَّباً يسمح باستدعاء أكبر أساطيل النقل الجوّي المعدَّة للتأجير في مواسم الحج حصراً، وصرفها فيما عدا ذلك من شهور السنة. يُذكَر أن مثل هذه التقانات والخبرات تزداد شيوعاً ورواجاً عاماً بعد عام.

على أن أكثر برامج الحج إثارةً هي في الوقت نفسه أكثرها انطواءً على المخاطرة، ذلك لأنها شديدة التأثُّر بالتغيُّرات الاجتماعية: فهي تتعامل – إضافةً إلى تنظيم رحلات الحج – مع مشكلاتٍ مستمرةٍ ومتكرِّرة من قبيل المنافسات بين الدولة والمشروعات الخاصة، والنزاعات بين المسلمين وغير المسلمين. فقد أوجدت الحكومةُ الماليزية (وهي من المتخصِّصين التقنيِّين) نظاماً مصرفياً كاملاً لحسابات توفير الحج، عن طريق استعمال الودائع المصرفية كرؤوس أموالٍ استثمارية لمشروعاتٍ جديدة بإدارةٍ إسلامية صرفة تضع حدّاً لهيمنة اتحادات الشركات الاحتكارية الصينيّة والأجنبية الأخرى. وابتكرت أحزابُ اليمين في تركيا طريقةً للمقايضة تتيح لمديري الحج وأرباب الأعمال الخاصة تحصيصَ أعمال الحج وإعادةَ تحويل أسهم السوق إلى سيولة نقدية. بل رأى الجنرالات في نيجيريا تحويلَ الهيئةِ المسؤولة عن تصريف شؤون الحج إلى مؤسسةٍ تتعامل مع مختلف الطوائف الدينية، فتقوم على تيسير سفر المسيحيين إلى بيت المقدس وروما مثلما تسهِّل سفر المسلمين القاصدين إلى مكة المكرمة.

وتُعدُّ مؤسساتُ الحج أيضاً أدواتٍ هامةً في السياسة الخارجية؛ فجميع الدول الرائدة في مضمار إدارة الحج تطمح إلى دورٍ أساسيٍّ تؤديه على مسرح العالم. ولطالما تاقت باكستان إلى قيادة عصبةٍ للأمم الإسلامية أو

رابطة (كومنولث) إسلامية، فإن مثل هذه المشروعات – وإن كانت مموَّلةً من عائدات النفط العربي – من شأنها أن توجِّه المفكرين الباكستانيين نحو إعادة صوغ الاقتصاد والقانون الدوليَّين بما ينسجم مع المبادئ الإسلامية. وفي دولةٍ كباكستان، حيث تتلاشى مظاهرُ الصبغة الدينية والقومية، ساد الاعتقاد لدى الحكومات الباكستانية المتعاقبة بأن عليها أن تبني سمعةً عالميةً للدفاع عن الإسلام وربطه بالعلم الحديث. وهي ترى في ريادة إدارة الحج أمراً لا يقلُّ أهميةً عن إخراج الرّوس من أفغانستان أو تعهُّد "الاقتصاد الإسلامي".

ولا شك أن رحلات الحج خليقةٌ بأن تعزِّز روحَ الدبلوماسية الدينية حتى في تركيا، التي تمثِّل النموذجَ العلماني والغربي النقيض لباكستان وإيران. فطالما وضعت تركيا نفسها كوسيطٍ محوريٍّ بين أوربا والعالم الإسلامي، موحيةً للدول في كلا المعسكرين بأنها بحاجةٍ إلى وسيطٍ ثقةٍ للتغلُّب على العداوات التاريخية القديمة والحضارات المتنازعة. ويدرك قادةُ تركيا تماماً أن النزاع القائم بين الغرب والعالم الإسلامي ربما أفضى إلى تمزيق دولتهم. إلا أنهم يدركون أيضاً أن التأثير في العالم الإسلامي كفيلٌ بأن يزيد نفوذهم في كلِّ عاصمةٍ تقع بين واشنطن وبكين. ومن الملاحظ أن الأحزاب التركية اليوم، حتى العلمانية الأتاتوركية منها، تؤيِّدُ حجَّاً تدعمه الدولة لأن من شأنه أن يقوّي الروابط مع عددٍ كبيرٍ من الدول غير الغربية التي تحتاج إليها تركيا كأسواق وحلفاء.

أما الساسة في نيجيريا فينظرون إلى رحلات الحج كواسطةٍ لدفع مطامحهم في الخارج قُدُماً؛ فقد كان مؤسِّسو إدارة الحج هناك من الدبلوماسيين ورجال الأعمال الذين يحدوهم الأمل في أن يسهم المستثمرون من الشرق الأوسط في تحويل نيجيريا إلى مصدر ثراءٍ لإفريقية كلِّها، على حين راح القادةُ المسيحيون يهاجمون هيئات الحج باعتبارها إرهاصاتٍ لدولةٍ إسلامية. وأدرك الحكَّامُ من الجنرالات أن خير وسيلةٍ لتهدئة التذمُّر

المسيحي هو توفير حجٍّ خاصٍّ بهم - حتى وإن كان إيفاد حجَّاجٍ إلى القدس يعني استئناف العلاقات مع إسرائيل. ومع ذلك فقد تريَّثت نيجيريا حتى سنة 1996 قبل أن تعترف بها. ورأى الجنرالات في أبوجا أن المواءمة بين المطالبات المتنافسة للحجاج المسيحيين والمسلمين لا تكون ذات معنى إلا إذا كانت في مصلحةِ سياستهم الخارجية لا خلافاً لها، وأن الحجَّ المسيحي الذي استطاع أن يسترضي المعارضين في الداخل لن يكون ذا قيمةٍ تُذكر إذا أفضى إلى إقصاء الأصدقاء الأقوياء في الخارج، لاسيما أولئك الذين لا بدَّ من لقائهم كلَّ عامٍ في مكة.

وكان للدول التي تتمتع بإدارةٍ قويةٍ في شؤون الحج الحظُّ الأوفر للاستفادة من الأهمية المتصاعدة للحج في السياسة العالمية. فعندما جعلت المملكةُ العربية السعودية وإيران من الحج محور صراعهما لحيازة السلطة كانتا بحاجةٍ إلى وسطاء يؤلِّفون طرفاً ثالثاً، وهذا ما عزَّز نفوذَ الدول غير العربية التي تمتلك خبرةً واسعةً في إدارة شؤون الحج من أمثال باكستان وماليزيا وتركيا وإندونيسيا ونيجيريا. وهذه هي الدول التي مهَّدت السبيل للإصلاحات والتحسينات التي أُدخلت على خدمات الحج في ثمانينيات القرن الماضي، ولما تلا ذلك من دخول إيران في المنظومة الدولية الجديدة للإشراف على رحلات الحج.

هذا وقد أنعشت الثورةُ الإسلاميةُ في إيران دورَ الدول غير العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي، فكانت المملكةُ العربيةُ السعودية بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى من يساندها في صدّ المطالبات الإيرانية المتواترة بتدويل الحج والمدن المقدسة. إلا أن السعوديين سرعان ما أدركوا أنَّ لحلفائهم مطالبَ خاصةً بهم تتمثَّل في منحهم مزيداً من النفوذ والصلاحيات في نظام الحج الجديد وفي منظمة المؤتمر الإسلامي كذلك. وأبدت عدةُ دولٍ استعدادها لبثّ حياةٍ جديدةٍ في المنظمة تمكِّنها من فعل ما تعذَّرَ على الحكّام السعوديين فعله من

جانبٍ واحد: وهو إغلاق الباب دون السيل العارم من مثيري الشغب الإيرانيين الذين كانوا يحوِّلون الحجَّ إلى مجابهةٍ سنوية.

في مقابل ذلك أصرَّت تلك الدول على أن تتولَّى منظمةُ المؤتمر الإسلامي وضعَ حدٍّ للإفراط في التمثيل العربي في الحج، وبخاصةٍ إذا عرفنا أن 80 بالمئة من مجموع المسلمين يقيمون خارج الوطن العربي، وأن 40 بالمئة هم من رعايا الدول الخمس غير العربية التي تتمتع بأقوى مؤسساتٍ للحج. من هنا قضى النظامُ الجديد منحَ الدول غير العربية التمثيلَ النسبيَّ نفسه الذي ترغب في الحصول عليه لعموم دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

وبتحديد إمكانات وصول الحجاج الإيرانيين تمكَّنت تلك الدول من زيادة احتمالات وصول حجَّاجها هي. ويجدر القول إن جعل منظمة المؤتمر الإسلامي المرجعَ النهائي في شؤون الحج قد أَولى الأعضاءَ من غير العرب النفوذَ نفسه في الدبلوماسية الإسلامية التي امتلكتها تركيا من قبلُ في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وكلٌّ من إندونيسيا وماليزيا في اتحاد أمم جنوب شرق آسيا، ونيجيريا في منظمة الاتحاد الإفريقي.

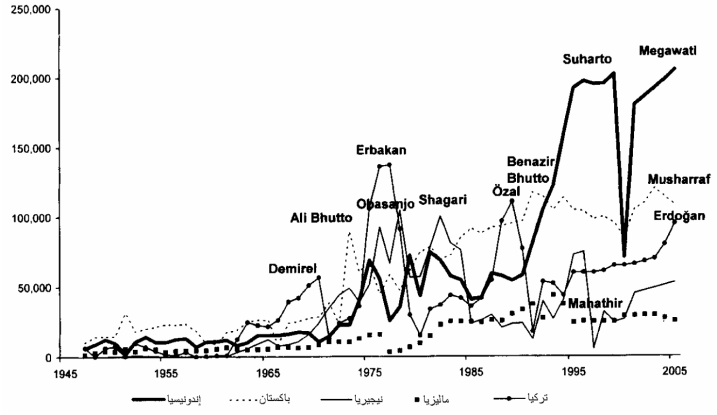

الشكل 4 – 4: تنامي الحج في إندونيسيا وباكستان وتركيا ونيجيريا وماليزيا ما بين عامي 1947 – 2004

إن وكالات الحج في أكثر الدول خبرةً ودرايةً فيه هي التي تجعل النظامَ الجديدَ للحج ممكنَ التطبيق عن طريق تحديد الأعداد القصوى للحجيج واختصار مدة إقامتهم في الديار المقدسة، وبذلك فهي تمكِّن السلطات السعودية من التعامل مع وضعٍ انفجاريٍّ يؤذِن بالانفلات من السيطرة كلَّ عام. ولعلَّ هذه الوكالات هي المسؤول الأول عن فرض أنصبةٍ نسبيةٍ غير مقبولةٍ لدى العامة، وعن سنواتٍ عديدةٍ من الانتظار يقضيها أولئك الذين سبق لهم أن أدّوا فريضتهم ويرغبون بالحج مرةً أخرى. إلا أنها من ناحيةٍ أخرى توفِّر برامجَ التدريب والفتاوى الشرعية التي تتيح للسعوديين هامشاً للترخُّص في بعض جوانب أقدس شعائر الإسلام، ولاسيما عندما يصبح الأمرُ مظنَّةَ خطرٍ على الأمن والسلامة العامة[28].

بل إن وكالات الحج تشجِّع تنظيم رحلاتٍ دينيةٍ أخرى كبدائل للحج. فمعظم الحكومات تشجِّع القطاعَ الخاص على تفعيل العمل في رحلات العمرة. ويلاحَظ كذلك أن إندونيسيا تدعم المشروعَ الأردنيَّ الهادف إلى جعل بيت المقدس مقصداً مزدهراً للزائرين من المسلمين. ولا شك في أن مثل هذه المساعي من شأنها أن تفضي إلى تخفيف الضغط على المملكة العربية السعودية وتعزيز نفوذ الدول التي تنشط فيها وكالاتُ حجٍّ قادرة.

ومع أن وكالات الحج تشترك في بنيتها العامة وسيرورتها، فإن لكلٍّ منها سياساتها الخاصة التي تعبِّر عن بيئةٍ متميِّزة. إن المظاهر الخارجية المتشابهة تخفي في ثناياها بواعثَ ومجالات اهتمامٍ مختلفة؛ فما يبدو من تقاربٍ في أسلوب عملها المكتبي كثيراً ما تطغى عليه جوانبُ تغايُرٍ عميقة في المهارات والموارد.

إن مؤسسات الحج الرائدة اليوم قد نشأت جميعاً عن اعتمالاتٍ دينيةٍ حملها رؤساءُ دولٍ طامحون راهنوا بمستقبلهم السياسي في سبيل اجتذاب تأييدٍ جماهيريٍّ ينادي بهم أبطالاً للحج (الشكل 4-4). وقد تباينَ ردُّ الفعل الشعبيُّ على محاولاتهم تبايناً كبيراً من دولةٍ إلى أخرى. وبصرف النظر عن

مدى النجاح الذي يحقِّقه الساسةُ في إعادة تشكيل الحج وفقاً لرغباتهم تكون استجابةُ عامةِ الناس استهجاناً وشجباً بقدر ما تكون شكراناً وعرفاناً.

إن إدارة الحج - من الوجهة الرمزية والانفعالية - مسألةٌ هي من الخطر والدقّة بحيث إن أخلصَ المساعي لتطويرها ربما ينتهي إلى إثارة الغضب والنقمة. وليس ثمة من يعتقد أن إدارةَ الحج قضيةٌ لاسياسية، إلا أن معظم المسلمين متشكِّكون - وهم على حق - في الجهات الحكومية التي تحاول العبث بالدين مهما كانت بواعثها وأغراضها. ومما يزيد الأمر سوءاً أن وكالات الحج متغلغلةٌ في منظوماتٍ بيروقراطيةٍ حكوميةٍ عُرِفت بالتحيُّز والمحاباة في إدارتها لكثيرٍ من الأنشطة الدينية.